مجلة المصرفي

الهيئة الاشرافية

السيد / المعتصم عبد الله الفكى
مدير عام الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السيدة / فاطمة إبراهيم عبدالله
مدير إدارة الإحصـــاء

السيدة / هند محمد أحمد الخليفة
مدير إدارة السياسات

هيئـــة التحريـــر

السيدة / رجاء مصطفى عثمان
رئيس التحرير

السيدة / عائشة أحمد عبدالرحمن
سكرتير التحرير

المحـــررون

السيدة / سالية فاروق هباني

السيد / محمود حامد عربى

تنويـــــه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء و وجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصميم وطباعة

SMELTER 103
PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433

كلمة العدد

شرع بنك السودان المركزي في تنفيذ موجهات السياسة التمويلة للعام ٢٠١٩ ، كما أعلن عن طرح العملة الجديدة من فئة الـ ٥٠٠ جنيه بالتزامن مع صرف مرتبات شهر مارس للعاملين بالدولة للمساهمة في معالجة مشكلة شح الأوراق النقدية وذلك بالإضافة إلى حزمة من الإجراءات والتدابير .

كما كشفت الإدارة المالية عن موجهات تطوير الأداء المالي والإقتصادي بالإعتماد على التقنية وحسن الإدارة وتوظيف موارد البلاد.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة اربعة مواضيع يتناول الموضوع الأول آثار الحظر الأمريكي على النظام المصرفي السوداني ويستعرض الثاني دور نظام التحليل المالي في خدمة المؤسسات المالية , ويتطرق الثالث إلى مفهوم الشمول المالي ، كما يناقش الرابع المرض آثار المرض الهولندي في السودان .

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفت المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة .

رئيس التحرير



دراسات و بحوث

آثار الحظر الأمريكي على النظام المصرفي السوداني
قسم السياسات
4 - 15

دراسات و بحوث

دور نظام التحليل المالي في خدمة المؤسسات الاقتصادية .....
د / فياض حمزة رملي- أستاذ جامعي - محاسب قانوني
16 - 21

دراسات و بحوث

ماذا تعرف عن ...
مفهوم الشمول المالي
سالية فاروق هباني - ادارة البحوث والتنمية
22 - 25

دراسات و بحوث

ورقة بعنوان..
المرض الهولندي في السودان
ولاء أحمد جمعة - إدارة الدين الخارجي
26 - 30

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019م

معتصم محمد أبكر - إدارة البحوث والتنمية ...

38 - 31

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ...محلية وعالمية

هادية خالد عبدالرحمن - إدارة البحوث والتنمية...

44 - 39

ندوات وورش

محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان

جبريل محمد صديق- إدارة البحوث والتنمية ...

47 - 45

مؤشرات إقتصادية

مؤشرات إقتصادية

منال حسن سعيد - إدارة الإحصاء...

56 - 48



آثار الحظر الأمريكي على النظام المصرفي السوداني

قسم السياسات

أولاً : خلفية تاريخية:

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية في العام 1997 الحصار الاقتصادي على السودان في عهد الرئيس بيل كلينتون وقام كل من الرئيس بوش، والرئيس أوباما بتجديد وتوسعة مجال ذلك الحظر، حيث أدى الحصار الى تداعيات أثرت سلباً على مجمل أداء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قامت الولايات المتحدة بتطبيق نوعين من العقوبات[1] :

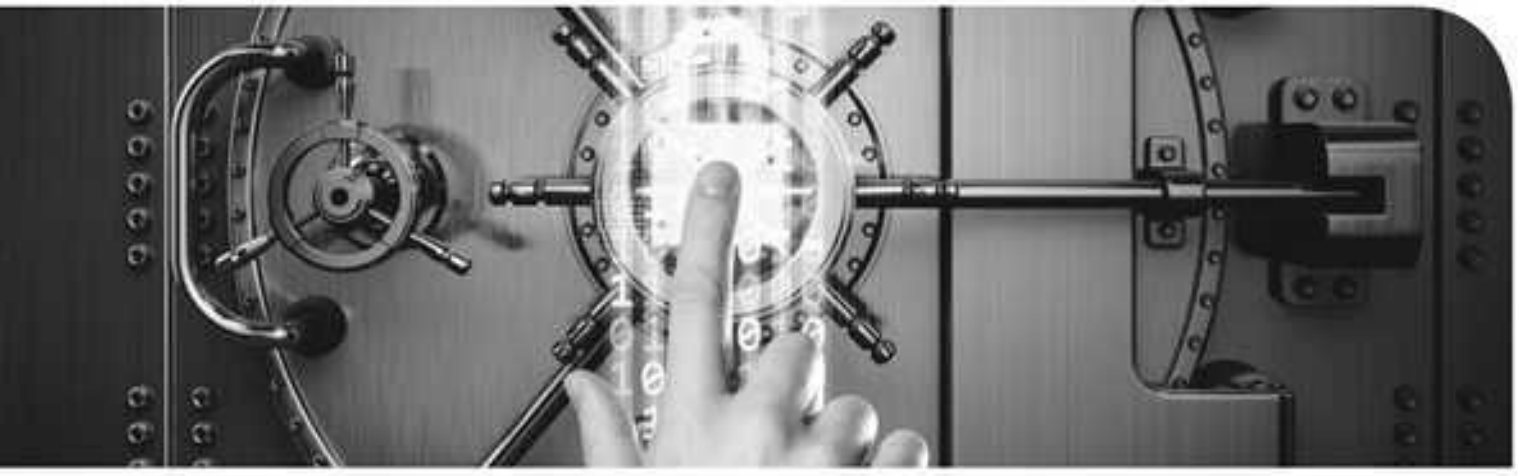
1. عقوبات ناجمة عن وجود قوانين عامة سارية تُلزم الإدارة الأمريكية بتنفيذ عقوبات على دولة معينة إذا وقعت تلك الدولة تحت تصنيفات محددة مثل التخلف عن سداد المديونية أو عدم احترام الحريات الدينية .. إلخ .
2. عقوبات استهدفت السودان تحديداً وصدرت إما كأوامر تنفيذية عن طريق الجهاز التنفيذي أو عن طريق تشريعات برلمانية من الكونغرس .

النوع الأول : عقوبات فرضت تحت قوانين سارية سلفاً 2،

- بدأ تطبيق العقوبات على السودان لأول مرة في العام 1988 حينما عجز السودان عن سداد خدمات ديونه للولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من عام، وتطبيقاً للقوانين الأمريكية تم فرض العقوبات عليه بحرمانه من تلقي المعونات الأمريكية الخارجية مع استثناء المعونات الإنسانية.
- في فبراير 1990 تم حرمان السودان من المعونات الخارجية تطبيقاً للقوانين الأمريكية التي تقضي بحرمان الدول التي يتم فيها الاستيلاء على السلطة عبر انقلاب عسكري ، ويستمر هذا الحرمان إلى أن يعلن الرئيس والكونغرس أن الديمقراطية عادت للبلاد.
- قضت هذه العقوبات بوجوب عدم تلقي السودان أي مساعدات تحت عدد من البرامج مثل (برنامج المساعدات العسكرية الخارجية، المساعدات الأمريكية لإعادة هيكلة الديون) .

1. أثر العقوبات الأمريكية على السودان - تقرير المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي 2013

2 US v. Sudan (1989–: Human Rights; Civil War; Democracy) Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott's, Julia Muir, Peterson Institute for International Economics- August 2011.



- في العام 1993 تمت إضافة السودان للقائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب وخضع بذلك لقائمة طويلة من العقوبات الاقتصادية التي تضمنت الحرمان من المساعدات الخارجية مثل (برامج المعونات الزراعية، برامج دعم قوات حفظ السلام، دعم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، الدعم في الصناديق والمؤسسات المالية الدولية، معارضة منح السودان قروض من صندوق النقد الدولي وحرمان السودان من ميزات المعاملات التفضيلية) .

النوع الثاني : عقوبات استهدفت السودان تحديداً :

تمت هذه العقوبات عن طريقين :

1) **أوامر تنفيذية من الرئيس الأمريكي3 :**

- الأمر التنفيذي رقم (13,067) بتاريخ 3 نوفمبر1997م وقد فرض عقوبات اقتصادية شاملة على البلاد.
- الأمر التنفيذي رقم (13,400) بتاريخ 27 أبريل 2006م وقضى بتوسيع حظر الأشخاص .
- الأمر التنفيذي رقم (13,412) بتاريخ سبتمبر 2006م وقد قضى باستمرار حجز أموال الحكومة.

2) **تشريعات من الكونغرس :**

- قانون سلام السودان 2002م.
- قانون سلام السودان الشامل لعام 2004.
- قانون سلام ومحاسبة دارفور 2006م.
- قانون المحاسبة ونزع الاستثمار في السودان لعام 2007م .

تجدر الإشارة إلى أن رفع العقوبات الأمريكية كان من ضمن أجندة إتفاق السلام الشامل لعام 2005 وبناء عليه تم وضع قانون السلام الشامل عام 2004 من أجل الضغط على الحكومة السودانية لتوقيع إتفاقية السلام وعندما تم ذلك لم تلتزم الحكومة الأمريكية بما وعدت وتذرعت بإندلاع الحرب في دارفور وتم إصدار قانون سلام ومحاسبة دارفور في عام 2006 مما زاد من العقوبات المفروضة تجاه الأفراد السودانيين الذين لديهم علاقة بالحكومة وإنعكس ذلك سلباً على الأوضاع الإقتصادية والسياسية.

هنا تجدر الإشارة الي أن أغلبية المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وصندوق النقد والبنك الدوليين توجد مقارها بالولايات المتحدة، هذا بالإضافة للدعم الكبير الذي تقدمه لأغلب هذه المؤسسات الأمر الذي يقدح في حيادية هذه المؤسسات في تأدية دورها ووضع صورة أحادية الجانب، وهذا مادفع دول أخرى مثل تكتل البريكس والذى يضم كل من (البرازيل وروسيا والهند وجنوب أفريقيا والصين) الى محاولة إنشاء تكتلات موازية تضمن لها الحيادية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتعامل مع السودان وفق الرؤى التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية .

3 Sudan Sanctions Program Report -Department the Treasury-OFAC 15-November 2013



ثانياً: أوجه وأشكال العقوبات:

- منع كل المعاملات التجارية والمالية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية .
- حجز أرصدة وممتلكات حكومة السودان في الولايات المتحدة .
- منع استيراد أي سلع وخدمات منشأها السودان عدا المعلومات أو المواد المتعلقة بالمعلومات .
- منع تصدير أو إعادة تصدير أي سلع ، تقانة أو خدمات من الولايات المتحدة للسودان.
- منع تقديم تسهيلات للتصدير أو إعادة التصدير إلى السودان .
- منع تقديم المنح أو الضمانات المالية أو القروض لحكومة السودان من المؤسسات الدولية.
- منع كل المعاملات التجارية المتعلقة بالشحن والنقل من وإلى السودان بما يشمل الشحنات التي تتوقف بالسودان في طريقها لدول أخرى .
- عدم التعاقد مع أي جهة صناعية أو تجارية أو مؤسسة عامة أو مشروع حكومي في السودان، خاصة الاستثمارات والمعاملات التي يمكن أن يقوم بها أي مواطن أمريكي في صناعة النفط والصناعات البتروكيماوية في السودان حيث تمت إضافة 31 شركة إلى قوائم الشركات المحظورة ومن ضمنها خمس شركات تعمل في مجال النفط مع العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع حكومة السودان من الاستفادة من عوائد النفط .
- تجميد أصول وممتلكات المسئولين السودانيين في الولايات المتحدة.
- زيادة العقوبة القصوى لكل من ينتهك قوانين المقاطعة الاقتصادية الأمريكية من الدول الأجنبية ومحاصرة الشركات غير الأمريكية التي تعمل في السودان من خلال الضغط بسحب أسهم صناديق معاشاتها ورعايتها الاجتماعية حتى تضطر للخروج من السودان .
- منع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأمريكية من التعاقد مع أي شركة أجنبية يثبت ان لديها عمل استثماري أو اقتصادي مع السودان .

ثالثاً: تطورات الحظر الأمريكي على النظام المصرفي :

يمكن حصر أبرز تطورات الحظر على الجهاز المصرفي فيما يلي:

- منذ بداية الحصار في عام 1997م وفور تطبيقه، انقطعت تماماً العلاقات المباشرة وغير المباشرة مع المصارف الامريكية، والتي كانت تمثل نسبة مقدرة من مراسلي بنك السودان المركزي، و مثال لذلك بنك الاحتياطي الامريكي Federal Reserve Bank of America.
- منذ العام 1997 وحتي العام 2005م أوقفت عدد من فروع المصارف الاوربية تعاملها مع السودان منها Detuch bank- Germany) , UBS , Credit Aggricole, Barclays HSBC).
- جعلت العقوبات بعض البنوك التجارية الأجنبية تهجر السودان، مثل البنك الأمريكي المنشأ سيتي بنك الذي غادر السودان عام 1998م وأيضا بعض الشركات الأجنبية الأخرى خاصة في مجال البترول.
- بعض البنوك التي لاتوجد لها علاقات أصلاً مع السودان ، أرسلت اشاراتها للمصارف الاخرى بعدم التعاون مع البنوك السودانية .

- منذ منتصف العام 2005م يدأ تضييق الخناق على بعض المصارف التي برز نشاطها في التعامل مع السودان في التجارة الخارجية ، خاصة تجارة و تصدير خام البترول مثل BNP-Paribas في سويسرا ، والذي كان يمثل البنك الرئيس لتحصيل واستلام تدفقات عقود عائد مبيعات صادرات خام البترول السوداني منذ بداية تصديره في عام 1999، ونتيجة لازدياد الضغوط الامريكية على المراسل، قام بايقاف التعامل تدريجيا مع المصارف السودانية ، الى ان توقف تماما بعد تصفية كل معاملاته مع السودان خلال العام 2007 .

- استمرت السلطات الامريكية تمارس ضغوطها على البنوك العالمية ، بل و اتخذت نهجاً جديدا في ذلك برصد البنوك التي تتعامل مع السودان ، فاذا كان لها وجود او تمثيل في امريكا تطبق عليها عقوبات الـــOFAC مباشرة – وان لم يكن لها مايلزمها بالامتثال للقانون الامريكي ، يتم الضغط عليها باختيار إما التعامل مع السودان أو امريكا ، مما نتج عن ذلك فقدان الجهاز المصرفي السوداني لعدد من المراسلين في اوروبا مثل ABN) AMRO BANK, BNAK OF ENGLAND , HSBC-LONDON (HABIB BANK ،، وفي الخليج مثل)بنك المشرق ، السعودي الهولندي، السعودي البريطاني، بنك دبي الاسلامي، بوبيان بالكويت ، وبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC .

- منذ بداية العام 2010م وحتى منتصف العام 2013م تم استخدام اوجه اخرى للحصار، منها عدم التعامل مع دول تتعامل مع الارهاب و تدعمه، او دول ليس فيها قوانين تقوم بتحريم غسيل الاموال.

- جاءت الموجة الاخيرة في احكام الحصار والتضييق بنهاية نوفمبر 2013م بقيام الإدارة الأمريكية بالاتصال المباشر بهذه البنوك او عبر اشارات خفية عن عدم التعاون مع السودان بحجة ان الامر شأن داخلي يتعلق بأوامر تخص ادارة المخاطر والالتزام بهذه البنوك (Compliance).

وهذه العقوبات يتم توسيعها بإستمرار لتشمل وتغطي جوانب تزيد من الآثار المترتبة عليها، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط علي دول أخري لتغير تعاملها مع السودان كشرط للمحافظة علي المصالح المشتركة لتلك الدول معها وظهر ذلك جلياً في مجال التعامل المصرفي.

رابعا : آثار العقوبات على الإقتصاد السوداني :

يمكن القول بأن تلك العقوبات قد أثرت سلباً على الإقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي بالسودان بصفة خاصة.. عليه يمكن حصر الآثار السالبة للعقوبات الأمريكية علي الإقتصاد السوداني بتوضيح أثر تلك العقوبات علي كل من:

- النظام المصرفي.
- الإقتصاد الكلي .

(1)أثر العقوبات على النظام المصرفي :

يمكن ابراز أهم التداعيات السالبة المباشرة وغير المباشرة جراء العقوبات الأمريكية على النظام المصرفي في الآتي:

- ❖ تأثر النظام المصرفي سلباً في التعامل المباشر مع النظام المالي العالمي حيث صار يتعامل معه بطرق غير مباشرة وذلك عبر الوسطاء، ونتيجة لذلك إرتفعت تكلفة المعاملات المصرفية ليس على القطاع الحكومي فقط ، وإنما امتد ذلك ليشمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي والمؤسسات المالية الوليدة والضعيفة أصلاً، مما أدى إلى إفلاس بعضها وإغلاق بعضها ودمج البعض الآخر.
- ❖ فقدت البنوك جزءا كبيرا من رؤوس أموالها وأرباحها وعملائها داخل وخارج السودان.
- ❖ إمتنعت العديد من البنوك الإقليمية والدولية من التعامل مع البنوك السودانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحسباً من فرض عقوبات مالية عليها من قبل الادارة الامريكية.
- ❖ إرتفعت تكلفة التحويلات المصرفية نتيجة الحظر على المراسلين الذي إمتد ليشمل فرض غرامات على البنوك التى تتعامل مع السودان حتى بالنسبة للمعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدولار، مما أدى إلى لجوء البنوك السودانية إلى البحث عن بدائل أخرى للتحويل الأمر الذي أثر على إرتفاع تكلفة المعاملات.
- ❖ فقد القطاع المصرفي معظم مراسليه بالخارج مما أدى إلى زيادة مخاوف المراسلين الحاليين من التعامل مع السودان حتى بالنسبة للعملات الأخرى غير الدولار، وبالتالي أصبح

التعامل يختلف من بنك لآخر مما اثر سلباً على أداء القطاع المصرفي السوداني وعرضه للمزيد من الخسائر والعزلة العالمية والإقليمية، وعزل سوق الخرطوم للأوراق المالية عن الأسواق العالمية والإقليمية الأمر الذي أدي لهروب رؤوس الأموال للخارج.

- تراجعت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية من نحو ثلاثة مليارات دولار سنوياً في المتوسط إلى أقل من مائة مليون دولار سنوياً في المتوسط، وأصبح السودانيين العاملين بالخارج يتعاملون مع تجار العملة وتجار الشنطة وتجار السوق الموازي ويسلمون عملتهم الحرة في بلد المهجر ويتسلم ذويهم بالعملة المحلية في الداخل، مما أفقد الجهاز المصرفي واحدا من أهم مصادره للعملات الحرة، وأدى الى توسيع نطاق السوق غير الرسمي.

- يقدر الفاقد فى حصائل نقل البترول فى العام 2014 نتيجة التغير من عملة لعملة 6% من اجمالى الايراد وفق الجدول التالى :

الشهر	جملة المبلغ المستلم بالدولار	مايعادل باليورو	مايعادل بالدولار	الفرق	النسبة (%)
يناير	109,348,565.82	80,036,982.07	108,266,720.96	(1,081,844.86)	(1.0)
فبراير	43,944,370.59	32,063,861.57	44,026,165.09	81,794.50	0.2
مارس	30,735,840.59	22,140,334.51	30,709,500.06	(26,340.54)	(0.1)
أبريل	90,952,450.60	65,442,949.49	90,165,450.38	(787,000.22)	(0.9)
مايو	76,003,286.53	55,027,115.97	75,832,613.78	(170,672.75)	(0.2)
يونيو	75,211,465.30	54,994,592.47	74,752,898.23	(458,567.08)	(0.6)
يوليو	81,374,812.83	59,648,008.95	80,667,882.31	(706,930.52)	(0.9)
أغسطس	84,853,607.63	63,631,087.17	84,501,981.60	(351,626.03)	(0.4)
سبتمبر	77,345,426.63	59,660,069.44	76,773,648.11	(571,778.52)	(0.7)
أكتوبر	82,170,704.94	64,506,384.74	81,666,124.23	(504,580.72)	(0.6)
نوفمبر	93,662,267.04	74,729,347.66	93,152,662.54	(509,604.49)	(0.5)
ديسمبر	64,003,499.60	51,728,481.84	62,914,746.10	(1,088,753.50)	(1.7)
الإجمالي	909,606,298.10	683,609,215.86	903,430,393.37	(6,175,904.73)	(0.7)

متوسط خساير القطاع المصرفى من الحظر حوالى 52 مليارردولار

يمكن تقديرها كالاتى :

بتطبيق النسبة(6.) على متوسط قيمة الصادرات(20 مليار دولار) والواردات والتحاويل النقديه (20 مليار دولار) خلال فترة الحظر نستخلص متوسط الفاقد نتيجة الحظربسبب التغير من عملة الى اخرى

.06*20*20= 24 مليار

متوسط تكلفة التسهيلات المصرفية لمدة عام متضمنة تعزيز الاعتمادات تصل 14% فى حين ان المتوسط عالمينا لايتجاوز 6%

يمكن استنتاج الفاقد نتيجة الحظر باحتساب التكلفة الاضافية على متوسط الواردات (14-6)*10*20 = 16 مليار دولار

يمكن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للقطاع المصرفي الناتجة عند عدم تنفيذ المعاملات وتوقف القطاع عن النمو الذي كان يمكن ان يكون في ادنى تقديرالضعف
اي يمكن تحقيق فوائد بنسبة 3% في المتوسط من الحجم الحالي ممثل في الاستيراد والتصدير .03*20*20 =12

فقد البنك المركزي معظم مراسليه ، حيث إنخفض عدد المراسلين من 68 مراسل قبل العقوبات الى 11مراسل فقط حالياً وذلك بنسبة 84%، وهنا تجدر الإشارة إلي أن حتي هذا العدد الضعيف من المراسلين ظلوا يتعاملون مع بنك السودان المركزي في نطاق محدود4.

- إنخفض عدد حسابات البنك المركزي لدى المراسلين من 206 حساب قبل العقوبات الى 29 حساب فقط حالياً أي بنسبة 86%، ومعظمها يتحرك لتسوية المعاملات القائمة فقط.
- إنخفضت عملات التداول التي يتعامل بها البنك المركزي مع المراسلين خلال الفترة الأخيرة وذلك من كل العملات الى التعامل بالدرهم واليورو فقط وفي نطاق ضيق جداً.
- إرتفاع عدد تحويلات البنك المركزي الراجعة من قبل المراسلين حيث بلغت 140 عملية في عام 2014، يتعلق معظمها بإستيراد الأدوية عبر الإمدادات الطبية بالإضافة لدفع مساهمات السودان في المؤسسات الإقليمية والدولية ومنصرفات السفارات السودانية العاملة بالخارج.
- انخفض احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية إنخفاضاً ملحوظاً مما حد من قدرة البنك في التدخل في سوق النقد الأجنبي لدعم سعر العملة الوطنية وإدارة السياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى انتعاش السوق الموازي، وإلى حدوث المضاربات في العملات الحرة، وظل البنك المركزي يعاني من قلة العائد خاصة عقب إنفصال دولة جنوب السودان في عام 2011.
- عانى بنك السودان المركزي كثيراً بسبب قلة عائدات العملات الأجنبية ، والسعي إلى تحويل أرصدته إلى عملات أخرى مثل اليورو، كما وجد صعوبات كثيرة في إجراء التحويلات والمعاملات المالية الخارجية عن طريق بنوك لا تلتزم بالعقوبات الأمريكية، مما زاد من تكلفة هذه التعاملات، إضافة إلى فقدانه لمبالغ محجوزة لدى أمريكا تخص حكومة السودان، أو شركات ، أو أفراد .

4 - بيانات إدارة العمليات المركزية- بنك السودان المركزي -أغسطس 2015.

أثر العقوبات على الإقتصاد الكلي :

يمكن توضيح آثار العقوبات الأمريكية على الإقتصاد السوداني من خلال آثاره المختلفة على القطاعات الإقتصادية الرئيسية وذلك كما يلي:

الأثر علي القطاع الحقيقي:

- عدم تمكن السودان من إستيراد الآليات والمعدات والإسبيرات اللازمة من الولايات المتحدة الأمريكية أثر سلباً على نمو وتطور هذا القطاع ومن ثم على الإقتصاد الكلي.
- أدى حظر التحويلات المالية إلي إستيراد سلع ذات جودة أقل أو مستعملة لدى الدول الأخرى الأمر الذي أثر على إنتاجية القطاعات المختلفة وشكل ضغطاً على موارد النقد الأجنبي لإستيراد قطع الغيار بصورة متكررة.
- أدي الحظر الإقتصادي بجانب عوامل أخري الي ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب انخفاض قيمة الجنيه السوداني وإرتفاع تكلفة المعاملات المصرفية، حيث ارتفع المستوى العام للاسعار من رقم احادي في عام 2000 الى ان وصل خانتين عشريتين في الأعوام الأخيرة .
- عدم مقدرة السودان على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية التي تتبناها الأمم المتحدة والتي يتمثل أهمها في القضاء على الفقر والجوع حيث بلغت 46.5%5، والتعليم، والصحة ، بجانب إعاقة إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية6.
- أدى ذاك لعدم دخول شركات الخدمات المصرفية العالمية في توفير بطاقات الإئتمان (credit card) مما أثر على قطاع السياحة .

5 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام -2014ص25.
6 - تقرير أهداف الألفية - المجلس القومي للسكان -وزارة الرعاية الإجتماعية -أغسطس -2015 تقرير غير منشور.



- إرتفاع معدلات البطالة من 15.1% في عام 1996 إلي 20% في عام 2015، وذلك بالرغم من إنخفاض عدد السكان بإنفصال دولة جنوب السودان7.
- لم يستفد السودان من الإستثناءات التي أصدرتها الحكومة الأمريكية مؤخراً بخصوص التعليم والتقانة والآليات الزراعية والصمغ العربي بصورة مثلى نظراً لعدم وجود آليات واضحة لإجراء المعاملات.
- أثرت العقوبات على إنتاجية القطاعات المختلفة حيث تدنت إنتاجية الأراضي الزراعية نتيجة لعدم توفر التقانة مما أدى إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية من الأراضي والمياه، حيث يستهلك الهكتار لقرابة عشرين ضعف حاجته من المياه في العديد من المناطق بينما ينتج أقل من عشرة بالمائة من الإنتاجية المطلوبة .
- تأثر القطاع الصحي والدوائي من خلال التأثير السلبي على استيراد الأدوية خاصة المنقذة للحياة . والأجهزة التكنلوجية الحديثة في المجال الطبي، كما تأثرت الصناعة الدوائية في السودان خاصة بعد تفجير مصانع الشفاء بواسطة الولايات المتحدة.
- تدني إنتاجية الصناعات السودانية في مجالات الأسمدة والبتروكيماويات والزيوت النباتية والمنتجات الجلدية والمعدات الهندسية والدواء، لعدم توفر قطع الغيار نتيجة لتخوف الدول من العقوبات الأمريكية، فمثلاً كاد أن يتوقف مصنع سكر النيل الأبيض الذي تم إنشاؤه مؤخراً ، وذلك بسبب العقوبات الأمريكية المتعلقة بنقل التقانة.
- إنهيار قطاع النقل الجوي والسكة حديد نظراً لعدم توفر قطع الغيار المناسبة للقطارات والطائرات السودانية .
- عدم تمكن السفارات السودانية من إستلام تحويلاتها عبر النظام المصرفي، حيث بلغ عدد التحويلات الراجعة من مراسلي البنك المركزي حوالي 40 تحويل خلال العام 2014 ، مما أدى الى انتهاج جملة من الممارسات تتلخص في تحويلها عبر الحقيبة الدبلوماسية الأمر الذي يعرض الأموال للخطر خاصة في حركة المطارات بالإضافة إلي إحتمالية حجزها بواسطة سلطات المطارات لاسيما في حالة الترانزيت.

الأثر على القطاع الخارجي:

- تدهور موقف الميزان الكلي في عامي 1997 و1998 عقب صدور القرار مقارنة بعام 1996 ويلاحظ ايضاً إرتفاع عجز الحساب الجاري خلال نفس الفترة، وإجمالاً يمكن القول أن الميزان الكلي سجل عجزاً خلال الفترة المتبقية إلي نهاية عام 2014 ماعدا في الأعوام 1999 و2001 و2005 و2008 ويعزى تفاقم العجز في الميزان الكلي بجانب العوامل الأخري الي بعض الأسباب المرتبطة بالحظر والتي يمكن إجمالها في الأتي:
- تفاقم عجز الميزان التجاري بسبب الإنخفاض الكبير في قيمة الصادرات وإرتفاع قيمة الواردات.
- فقدان سلع الصادر السودانية لبعض الأسواق نظراً لرؤية المستوردين للسودان بأنه قطر ذو مخاطر عالية.

7 - تقرير أهداف الألفية -مرجع سبق ذكره.

ويلاحظ ذلك في إنخفاض حجم الصادرات السودانية غير البترولية بالمقارنة مع حجم الإنتاج المحلي خاصة سلع القطن والسمسم والثروة الحيوانية.

- التأثير السالب في الإلتزام ببرامج بعض المؤسسات الدولية والإقليمية وخاصة صندوق النقد الدولي ومدى الإلتزام بمعايير أدائه (Benchmarks) مما ترتب علي ذلك تأثير سلبي في مدي إستفادة السودان من المبادرات العالمية المطروحة في مجال معالجة مشكلة الديون وخاصة مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Highly Indebted Poor Countries (HIPCs)) وإنعكاسات ذلك علي ميزان المدفوعات خاصة إذا ماتم عرضه علي أساس تراكمي (On accrual Basis) وليس علي اساس تدفقي (On Cash Basis).

- تدهور سعر صرف العملة المحلية من حوالي 1.5 جنيه للدولار في عام 1997 إلى أكثر من 9 جنيهات للدولار.

- تذبذب سياسات النقد الأجنبي بسبب محدودية وضعف موارد النقد الأجنبي وتدني الصادرات مما أدى لإنخفاض كبير في متحصلات التحويلات الجارية بنسبة 50% وذلك بسبب إنخفاض تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية نتيجة لتدهور سعر الصرف وزيادة الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي).

- الحرمان من القروض الميسرة من المنظمات الإقليمية والدولية وبعض الدول العربية أجبر السودان في كثير من الأحيان لتسيير دفة الاقتصاد القومي ودفع عمليات التنمية لاستجلاب قروض ذات تكلفة عالية، مما انعكس أثره الآني على عجز الموازنة وميزان المدفوعات، بجانب أثره على الأجيال القادمة بدفع أصل وخدمة الدين.

- إنخفاض حجم الإستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) وخاصة الإستثمار في المجال المصرفي والمال والقطاعات ذات الأولوية الأخرى مما أدى إلى إبطاء نمو الاقتصاد السوداني بسبب تضييق الخيارات وملاحقة المستثمرين. وقد أقر تقرير مقدم للكونغرس حول مدى فاعلية العقوبات على السودان بأنها نجحت في رفع الكلفة المالية لكل من يرغب في إجراء تعامل اقتصادي مع السودان.

- إنخفاض التسهيلات التجارية وذلك بسبب ضعف علاقات التراسل (Correspondence Relationships) بين البنوك السودانية والبنوك الأجنبية.

- عدم إنفاذ وعود المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة إعفاء الديون وذلك بأن يتحمل جنوب السودان نصيبه من الدين مما سيعرقل جهود إحلال السلام بين الدولتين ووضع مزيد من الأعباء في طريق معالجة الإشكالات العالقة.

- وفقًا لتقرير مكتب مراقبة الاصول الاجنبية الامريكي (OFAC)8 تم اغلاق عدد (123) حساباً خارجياً للشركات السودانية، بالاضافة لحجز كل الأصول السودانية بالخارج وتجميد (65) معاملة بمليارات الدولارات وتم رفض (576) صفقة وعملية تجارية، مما أثر سلباً على أداء الإقتصاد الوطني كثيراً لاحجام كثير من شركات البترول والاتصالات والبنوك التجارية الإقليمية والدولية من مزاولة أنشطتها بالسودان، بجانب تعرض المستثمرين الأجانب بالسودان لخسائر كبيرة جراء المعاملات الخارجية عند تسوية المعاملات التجارية في السوق العالمية.

- حرمان السودان من الإنضمام إلى مجموعة دول الإتحاد الأفريقي التي تستفيد من قانون النمو والفرص لأفريقيا (AGWA) الذي أجازه الكونغرس الأمريكي في عام 2000، حيث يسمح لـ39 بلدًا أفريقيًا مؤهلة بتصدير معظم منتجاتها من دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة، كما يشمل زيادة القدرات التجارية للدول عبر تقديم الدعم لزيادة الصادرات والمساعدات التقنية حول قواعد التجارة العالمية، وإصلاح قوانين الجمارك وتحديثها، وتطوير المعايير والأنظمة الصناعية، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية، وتحديث البنية التحتية.

8- Effectiveness of U.S. Sanction with respect to Sudan- Office of Foreign Assets Control-Report to Congress-January 2009.

✓ **الأثر علي القطاع النقدي:**

❖ تلقي جميع الآثار السالبة التي ذكرت علي الجهاز المصرفي ككل بآثارها علي سياسات البنك المركزي المتعلقة بضبط السيولة وإدارة إحتياطيات النقد الأجنبي .

❖ نتيجة لتداعيات الحظر بجانب العوامل الأخري إرتفع عرض النقود بمعدلات فاقت المستهدف من حوالي واحد مليون جنيه في عام 1997 إلي حوالي 77 مليون جنيه في عام 2014 وذلك لعدة أسباب أهمها التوسع فى تمويل الحكومة المركزية.

❖ نتيجة لتداعيات الحظر بجانب العوامل الأخري إرتفعت معدلات التضخم من حوالي 17% في المتوسط في عام 1997 إلى حوالي 36% في المتوسط في عام 2014 تحت تاثير التوسع النقدى وحدوث انخفاض فى سعر العملة الوطنية.

الأثر علي المالية العامة:

❖ تصنيف السودان بلد ذو مخاطر عالية وضعيف الجدارة الائتمانية حرمه من الحصول على قروض ميسرة، ونتيجة لذلك زادت شكاوى الدائنين بالمحاكم العالمية للمطالبة بمديونياتهم9، مما أدي الي ضعف التمويل الخارجي للعجز الكلي للموازنة.

❖ فقدان السودان لموارد مقدرة كانت يمكن أن تسهم فى سد الفجوة االداخلية والخارجية وذلك بسبب الوقوف ضده فى حشد التمويل الدولي من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، مما أدى الى تدهور الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة، والبحث عن تسهيلات مصرفية عالية التكلفة وبشروط تمويل غير ميسرة وذات آجال قصيرة.

❖ عدم تمكن الحكومة السودانية من الحصول على تسهيلات مالية من الدول والمؤسسات المصرفية الدولية وذلك بسبب التخوف من الغرامات والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ إعاقة قدرة السودان في الوفاء بالتزاماته تجاه سداد حصته في ميزانيات المنظمات الدولية عبر القنوات المصرفية المعتادة الأمر الذي ترتب عليه إنخفاض سحوبات وسدادات القروض، الى جانب الإلتزام بجدول الدفعيات الحرجة لبعض المؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية، مما أدى إلى حرمانه في بعض الأحيان من حضور فعاليات المؤتمرات لهذه المنظمات ومن تدفق العون الفني بكافة أشكاله.

سادساً: الخاتمة والنتائج :

➢ **الخاتمة :**

أدت العقوبات الأحادية الأمريكية على السودان إلى تبني الحكومة لسياسات احترازية تمثلت في البرنامج الثلاثي (2012-2014) والبرنامج الخماسي الإقتصادي (2015-2019)، فرفعت الدعم جزئياً عن بعض السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع سعر المحروقات والخبز والمواصلات وغيرها بصورة كبيرة، وخفضت سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية وانعكس ذلك مباشرة علي إرتفاع تكلفة الإنتاج وعدم تنافسية الصادرات السودانية في الأسواق الإقليمية والدولية.

➢ **النتائج :**

مما ذكر أعلاه يتبين التأثير السلبى علي الإقتصاد السوداني عامة وعلى الجهاز المصرفي السوداني بصفة خاصة ويمكن إجمال ذلك في الاتي:

1. إنخفاض عدد المراسلين والحسابات والعملات المستخدمة في المعاملات الخارجية مما أدى إلى إرتفاع تكلفة التحاويل الخارجية .
2. إنخفاض إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي والبنوك التجارية .
3. الأثر السلبي الواضح على مؤشرات الإقتصاد الكلي مثل التضخم وسعر الصرف والبطالة ونسبة الفقر وغيرها.
4. معاناة القطاعات الإنتاجية (الإنتاج الزراعي والصناعي)

9 - تقارير بعثة خبراء صندوق النقد الدولي (SMP).

في مجالات التقنية وتوفير قطع الغيار وقطاعات الصحة والتعليم والنقل والطرق والجسور ....الخ.

5. تدني تنافسية الصادرات السودانية بسبب فقدانها للسوق العالمي جراء العقوبات الأمريكية مما فاقم الأثر علي القطاع الخارجي.

6. تصنيف السودان كبلد ذو مخاطر عالية أثر سلباً على إنسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وحرمه من القروض الميسرة من المؤسسات الدولية .

7. تخوف الدول والمؤسسات الدولية من مساعدة السودان جراء العقوبات والغرامات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة .

أهم المراجع :

1. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي .

2. تقارير بعثات برنامج خبراء صندوق النقد الدولي للسودان (SMP).

3. منشور التحول للتعامل بالعملات الأخرى خلاف الدولار الأمريكي- بنك السودان المركزي- إدارة السياسات – ملحق رقم (2007/10) .

4. أثر العقوبات امريكية على السودان – تقرير المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي 2013.

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

6. التقارير السنوية لوحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي .

7. د. عبد العظيم سليمان المهل- أثر الحصار الإقتصادي على السودان- موقع قناة الجزيرة4-/3/2014.

8. صحيفة الأهرام اليوم السودانية 14- أغسطس 2014.

9. تطورات العلاقة مع المراسلين خلال الفترة (2012 – 2014م) وتصاعد حدة الحصار الامريكي علي الجهاز المصرفي- إدارة النقد الأجنبي – بنك السودان المركزي – مارس 2014.

10. بيانات إدارة العمليات المركزية – بنك السودان المركزي- أغسطس2015.

11. تقرير أهداف الألفية – المجلس القومي للسكان –وزارة الرعاية الإجتماعية –أغسطس -2015 تقرير غير منشور سيقدم ضمن إجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة 2015.

12. Effectiveness of U.S. Sanction with respect to Sudan- Office of Foreign Assets Control-Report to Congress-January 2009.

13. US v. Sudan (1989–: Human Rights; Civil War; Democracy) Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott's, Julia Muir, Peterson Institute for International Economics-August 2011.

14. SUDAN SANCTIONS PROGRAM Report -Department the Treasury-OFAC -15 November 2013.

مرفقات

- قائمة بمعاملات التحاويل المرفوضة فى 2014
- قائمة بالاعتمادات المرفوضة فى 2014
- موقف التغير فى حسابات المراسلين

الملاحق :

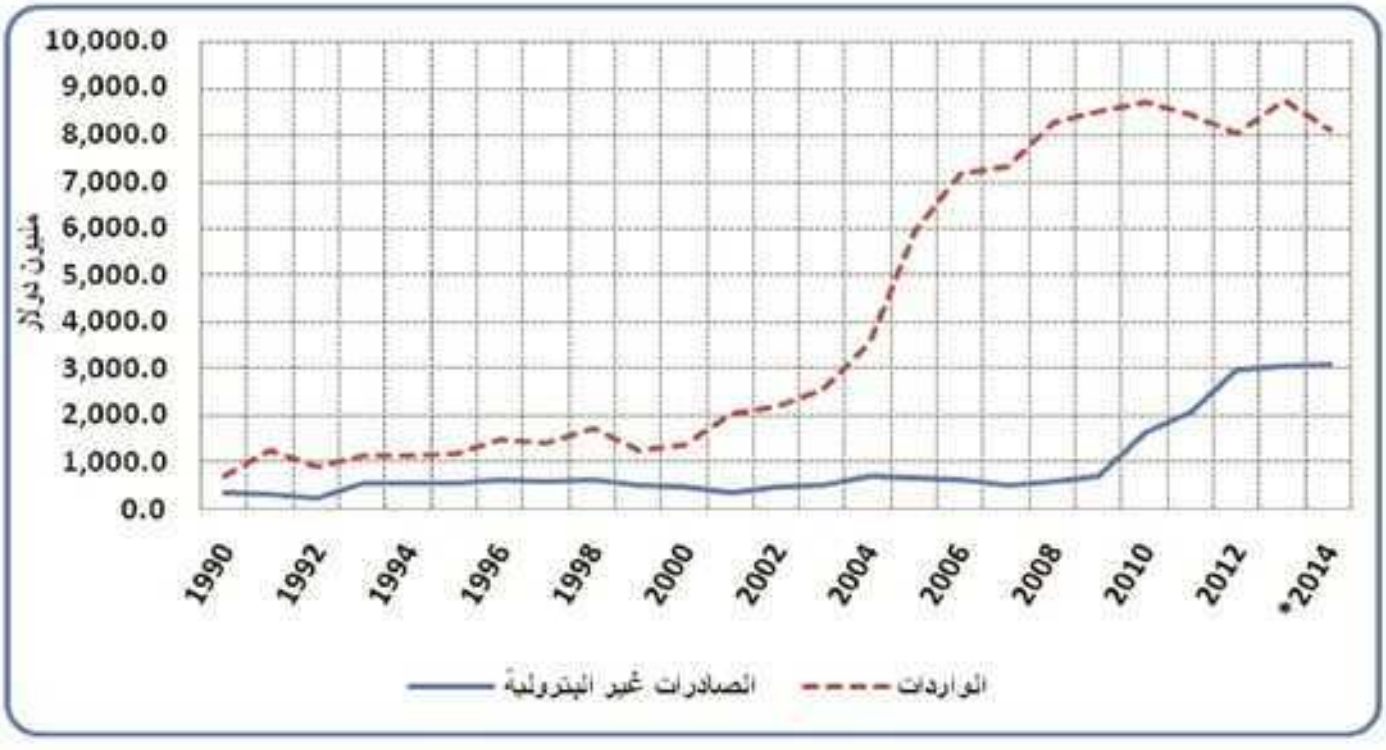
ملحق رقم (1) ميزان المدفوعات خلال الفترة من (1990-2014)

السنة	الحساب الجاري	الصادرات	البترول	الصادرات غير البترولية	الواردات	الميزان التجاري	الحساب المالي والرأسمالي	الميزان الكلي
1990	(257.6)	333.7	0.0	333.7	(712.9)	(379.2)	263.5	17.9
1991	(845.0)	308.7	0.0	308.7	(1,250.8)	(942.1)	743.5	(93.4)
1992	(415.5)	221.6	0.0	221.6	(890.3)	(668.7)	383.3	(29.3)
1993	(566.7)	523.9	0.0	523.9	(1,161.5)	(637.6)	266.1	41.8
1994	(624.3)	523.9	0.0	523.9	(1,161.5)	(637.6)	230.9	(30.5)
1995	(576.3)	555.7	0.0	555.7	(1,184.8)	(629.1)	422.3	23.6
1996	(872.7)	620.3	0.0	620.3	(1,504.4)	(884.1)	137.6	1.2
1997	(827.3)	594.2	0.0	594.2	(1,421.9)	(827.7)	98.5	(24.0)
1998	(957.5)	595.7	0.0	595.7	(1,732.2)	(1,136.5)	285.9	16.0
1999	(497.0)	780.1	275.9	504.2	(1,253.4)	(473.3)	418.4	110.0
2000	(540.2)	1,806.7	1,350.8	455.9	(1,366.4)	440.3	299.7	(108.0)
2001	(1,284.9)	1,698.7	1,376.7	322.0	(2,024.8)	(326.1)	510.5	127.6
2002	(989.1)	1,949.1	1,510.8	438.3	(2,179.2)	(230.1)	842.0	(300.0)
2003	(938.6)	2,542.2	2,047.7	494.5	(2,536.1)	6.1	1,389.9	(422.6)
2004	(818.2)	3,777.8	3,100.5	677.3	(3,586.2)	191.6	1,353.9	(730.2)
2005	(2,603.5)	4,824.3	4,187.4	636.9	(5,946.0)	(1,121.7)	2,177.5	530.5
2006	(5,800.0)	5,373.7	4,762.2	611.6	(7,170.7)	(1,797.0)	3,720.1	526.3
2007	(4,686.0)	7,491.8	7,010.1	481.7	(7,332.2)	159.7	4,237.7	(1,296.2)
2008	(1,946.0)	12,917.9	12,352.7	565.2	(8,258.9)	4,658.9	(3,073.5)	971.2
2009	(6,447.1)	6,955.7	6,254.0	701.7	(8,480.9)	(1,525.3)	1,900.5	(1,121.0)
2010	(1,929.1)	11,282.1	9,640.3	1,641.8	(8,694.4)	2,587.7	2,138.5	(247.8)
2011	(1,400.8)	12,095.3	7,304.4	2,084.1	(8,407.7)	3,687.6	(703.1)	(517.3)
2012	(6,325.9)	4,398.7	1,401.1	2,997.7	(8,039.9)	(3,641.2)	4,747.7	(52.7)
2013	(5,397.7)	4,789.7	1,716.5	3,073.2	(8,727.9)	(3,938.2)	5,860.0	(17.6)
2014*	(4,851.6)	4,350.2	1,254.1	3,096.1	(8,105.9)	(3,755.7)	3,177.6	(15.1)

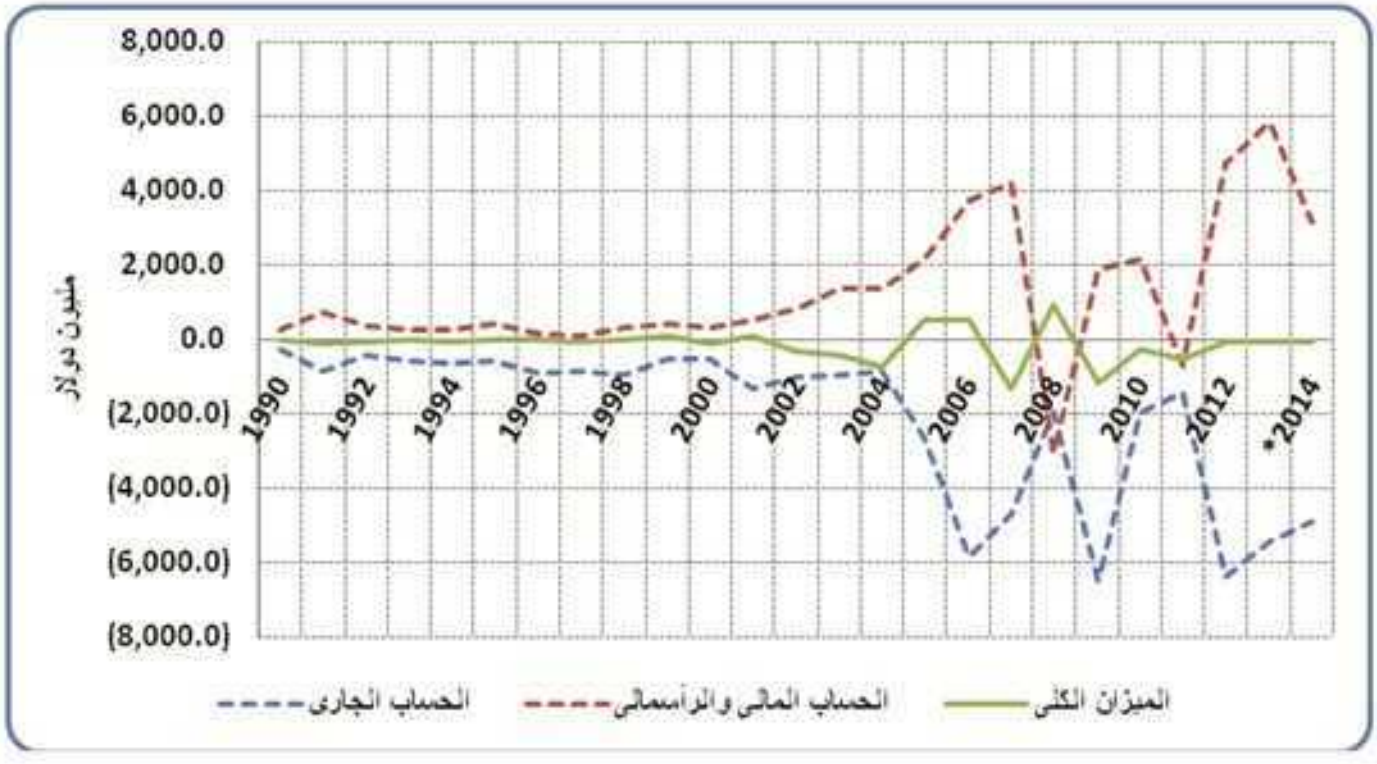
المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي .

*بيانات أولية.

ملحق رقم (2) الصادرات والواردات للفترة (1990 - 2014 م)



ملحق رقم (3) ميزان المدفوعات ومكوناته للفترة (1990 - 2014)



دور نظام التحليل المالي في خدمة المؤسسات الاقتصادية .....





د / فياض حمزة رملي

أستاذ جامعي – محاسب قانوني
مستشار مالي

المقدمة :

إن المتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة عبر الزمن أولدت حاجة ملحة و متسارعة في المقابل طرف المؤسسات الاقتصادية لأغراض المواكبة ومن ثم الاستمرارية في مجال عالم الأعمال الاقتصادي ، وقد كان لكل ذلك في المجمل أثاره على النظم المالية والإدارية المؤسسية من تبعات التحديث في هذه النظم وتجديد الموارد والتحكم بها لضمان الاستغلال الأمثل لها - وفي هذا المجال يعد نظام التحليل المالي ذو أهمية كبرى ناتجة عن اضطلاعه بتوفير معلومات ومؤشرات فنية متخصصة وفق آليات وأدوات وطرائق علمية متخصصة تمكن المؤسسات الاقتصادية من تقييم أداءها وتحديد مراكزها الحاضرة والمستقبلية المتنبأ بها كما تعكس للجهات الخارجية ذات الصلة بالمؤسسات بمصداقية ومعيارية علمية عن طبيعة هذا الأداء والمراكز المالية مما يدعم عمليات اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية في إطار هذه المؤسسات الاقتصادية ومن ثم التحسين في عمليات التشغيل والاستثمار وتيسير انسيابية معاملات التمويل والقروض للمؤسسات الاقتصادية.

الأهمية العلمية :

أ/ التطرق لأحد القضايا الهامة المرتبطة باتخاذ القرارات الإدارية وتقييم الأداء المؤسسي وفي المقابل الفاعلية أو انعدام الرشد كمنتوج لهذه القرارات المتخذة ، حيث يقدم نظام التحليل المالي مخرجات مالية ومحاسبية معيارية و ذات قيمة مضافة تعتمد المعيارية العلمية فأصبح يعتمد عليها المستخدمين الداخليين والخارجيين للمؤسسات الاقتصادية المختلفة بشكل كبير في الوقت المعاصر في سبيل تقييم الأداء و كفل الفاعلية لقراراتهم المتخذة بناء على هذه المخرجات.

ب/ ندرة وقلة إسهامات البحث العلمي في مجال طرق الأدوار التي يضطلع بها نظام التحليل المالي كنظام هام وفاعل في إطار المؤسسات الاقتصادية وأثار ذلك الموجبة على عملية اتخاذ القرارات الداخلية و والخارجية وتقيم الأداء

ج/ إثراء الفكر المحاسبي في عمومه ، ولفت النظر وجذب الانتباه في هذا المجال (الدور الخدمي لنظام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية المختلفة)

الأهداف العلمية :

أ/ تأكيد صلاحية المفاهيم العلمية المعيارية وإثبات إمكانية استخدامها في التطبيق العملي من خلال صياغة مدخل مفاهيمي مبسط يخدم مجال طبيعة الأدوار التي يضطلع بها نظام التحليل المالي في خدمة المؤسسات الاقتصادية.

ب/ التعرف على أهمية التحليل المالي بشكل عام لأغراض خدمة المؤسسات الاقتصادية.

ج/ التعرف ألمفاهيمي المتسلسل على طبيعة الدور الذي يؤديه نظام التحليل المالي كنظام معلوماتي في سبيل خدمة المؤسسات الاقتصادية المختلفة .

ماهية المؤسسات الاقتصادية :

إن المؤسسات الاقتصادية هي عبارة عن منظومات اجتماعية واقتصادية تنشأ لكي تخدم الحاجات المختلفة للمجتمع، وكذلك لمواجهة حاجات الأفراد بتقديم السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجونها من ناحية، وتقديم فرصة التوظيف من ناحية أخرى والتي تمكنهم من تحسين قدراتهم ومهاراتهم إلي أقصى درجة ممكنة، ومن ثم تحسين مستوياتهم المعيشية.

وتقوم المؤسسات الاقتصادية بهذا الدور الريادي (الاجتماعي والاقتصادي) في المجتمع من خلال أداتها الرئيسية الممثلة في إدارات هذه المؤسسات الاقتصادية ، والتي عادة ما تضطلع بمهام التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه (الوظائف الرئيسية للإدارة)، بغرض تنفيذ برامج المؤسسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها.

والمؤسسات الاقتصادية الناجحة بغض النظر عن نوع نشاطها أو ملكيتها تقدم الكثير من فرص الحصول على الربح، وإذا لم تحقق المؤسسة الاقتصادية الأرباح المخططة أو الكافية لضمان استمرارها، فهي مؤسسه فاشلة ويصعب أن تستمر في حقل العمل والإنتاج. ويتوقف كل ذلك (نجاح المؤسسة أو فشلها)، على وجود الإدارة الكفء التي تحسن القيام بوظائفها والاضطلاع بمسئوليتها.

مفهوم نظام التحليل المالي :

التحليل المالي بشكلٍ عام هو مدخل علمي يعود مصدر نشؤه إلى الحاجة الملحة التي أوجدتها الظروف الاقتصادية في مطلع القرن التاسع عشر بغرض التعرف المفاهيمي إلى ما وراء الحدود التقليدية فيما يتعلق بمشروع ما من متغيرات اقتصادية لمسار العمل خلال فترة أو فترات زمنية بعينها واتجاهات التطور المستقبلي، فضلاً عن المتغيرات الماضية ، أي أنه علم تتوافر من خلاله إمكانية دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل الاقتصادي لمشروع ما .

- وفي مجال النشاط الاقتصادي المؤسسي يمكن تعريف مفهوم نظام معلومات التحليل المالي على أنه: معالجة منظمة للبيانات المالية المتوافرة بغرض الحصول على معلومات ملائمة تعين في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء . وعادة ما تتوفر هذه البيانات المشار إليها في محتوى القوائم المالية للنشاط الاقتصادي لمؤسسة ما والتي عادةً ما تكون في صورة أرقام إجمالية مطلقة الفهم في إطار البند الواحد ، ولكنها تصبح ذات معني أكبر إذا ما تم معالجتها بشكل يبرز الأهمية النسبية للبنود المتنوعة ويبرز اتجاهات السياسة المالية المتبعة ، عندها يمكن استقراء هذه المعلومات المنتجة في إطار تفصيلي وتحديد العلاقات المناسبة بين البنود والمتغيرات المختلفة ويتثنى عامل الرشد للقرارات المتخذة في هذا الصدد لأن التفصيل والتحليل العلمي يشكل الفرق في القرارات المتخذة ، فضلاً عن إمكانية تقييم الأداء المؤسسي في المجمل .

أهمية نظام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية :

تنبع أهمية نظام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية من كونه نظام يسخر الأدوات المعيارية تهتم بدراسة بيانات القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فتره أو فترات زمنية محدده ، إضافة إلى توضيح حجم هذه التغيرات على الهيكل المالي العام للمؤسسة .

ويمكن تفصيل أهمية نظام التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

- تحديد المركز المالي للمؤسسة.
- تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة.
- تحديد القيمة الاستثمارية للمؤسسة وتباعاً القيمة العادلة لأسهمها.
- تحديد القدرة الإيرادية للمؤسسة.
- تحديد حجم المبيعات الخدمية أو السلعية المناسبة للمؤسسة من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي.
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمؤسسة.
- تحديد هيكل التكاليف في للمؤسسة.
- القدرة على إحكام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمؤسسة من خلال تقييم ما مضي وتجويد الحاضر، وبالتالي توفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.
- تقييم أداء الإدارة العليا والأداء العام في مجمله للنشاط الاقتصادي للمؤسسة.

أهدف نظام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية :

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الغاية التي يتطلع إليها المحلل المالي، وبشكل عام تنحصر الأهداف في مجالين هما:

1/ حال وجود حوجة لمعرفة نتيجة عمل نشاط المؤسسة الاقتصادية في الحاضر وما سيكون عليه بالمستقبل ، عندها سيكون الهدف من التحليل المالي معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة علي زيادتها أو انخفاضها وبالتالي دراسة حركة الإيرادات والمصروفات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية ، سواءً كانت عوامل سالبة أو موجبة ، باعتبارها تمثل الأسباب الرئيسية في تحديد حجم الربحية ، وبالتالي تعين رجال الإدارة على تقييم الأداء الحالي و اتخاذ القرارات المستقبلية الرشيدة التي تدعم الجوانب الموجبة وتحافظ عليها وتصحح السلبيات وتقلصها للحد الأقصى.

2/ حال وجود حوجة للحصول على تسهيلات إئتمانية أو مصرفية ، فإن الهدف من التحليل المالي سوف ينصب على معرفة وقدرة نشاط المؤسسة الاقتصادية على سداد التزاماتها المستقبلية سواءً في الأجل القصير أو الطويل، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم ومقدرة الأصول على سداد التزامات المؤسسة خلال فترة معينه.

بناءً عليه فإن الهدف من التحليل المالي يختلف وفقا لغاية نشاط المؤسسة الاقتصادية من خدمات التحليل المالي حيث تكون الحوجة في كل هدف إلى بيانات بعينها ومعايير وأدوات ومنهجية محددة .

2-5 مصادر بيانات نظام التحليل المالي :

تعد البيانات المادة الأولية لمخرجات عملية التحليل من المعلومات، ويمكن تقسيم مصادر الحصول عليها لأغراض التحليل المالي إلى مصدرين رئيسين هما:

أ/ مصادر داخلية :

هي مصادر من داخل المؤسسة الاقتصادية وتتمثل في محتويات القوائم المالية ومحتويات السجلات المحاسبية وبيانات الإدارات الأخرى ذات الصلة، سواءً كانت بيانات مكتوبة أو شفوية، بالإضافة إلى تقارير المراجعة السابقة.

ب/ مصادر خارجية :

هي مصادر خارج نطاق المؤسسة الاقتصادية وتتمثل في بيانات هيئة البورصة ومكاتب الوساطة ، بيانات اقتصادية منشورة بوسائل الإعلام المختلفة، بيانات المنافسين في بيئة النشاط الاقتصادي، بيانات أخري - وجديرٌ بالذكر هنا أنه الاستفادة من مخرجات التحليل المالي تستفيد منها فئتين أساسيتين هما:-

أ. المستفيدون الداخليون:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة الاقتصادية ، وتختلف اهتماماتهم في مخرجات التحليل المالي من مستوي لأخر وفق المهام والمسؤوليات والصلاحيات.

ب. المستفيدون الخارجيون:

هم كافة الأطراف خارج نطاق المؤسسة الاقتصادية من ذوي المصلحة والعلاقة، ومن أمثلتهم: المستثمرون الحاليون والمرتقبون، المقرضون، الدائنون، الأجهزة الحكومية ذات الصلة (أجهزة الضرائب والزكاة وأجهزه منح الرخص - الخ)، هيئات البورصة، آخري.

المراحل المنهجية لنظام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية :

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية مستنده إلى مجموعة من المقومات التي يعتمد عليها لتحقيق الأهداف - وعادة ما تكون هذه المنهجية متسلسلة وفقا لمطلوبات عملية التحليل المالي وهي على النحو التالي:

1/ الحصول على خطاب تكليف من الجهة الطالبة للتحليل المالي سواءً كانت الإدارة العليا أو أي مستوى إداري أو على مستوى الإدارات المالية والرقابية داخل المؤسسة الاقتصادية لأغراض المعلومات المنشورة التي تحسن السمعة الائتمانية للمؤسسة أو أية أغراض أخرى ، وسواءً كان القيام بعملية التحليل من قبل الكوادر الداخلية المختصة بالمؤسسة أو يعهد بمهمته إلى جهة استشارية خارجية - وبناءً على هذا التكليف تبدأ المهمة.

2/ التحديد الدقيق للهدف من التحليل المالي في ضوء الموضوع المراد لأجله.

3/ تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل المالي.

4/ تحديد وتوفير البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف عملية التحليل المالي - وعادةً ما تتوافر بالقوائم المالية المنشورة وغير المنشورة، وتقرير المراجعة وتقارير مجلس الإدارة، وبيانات السجلات الأخرى بالمؤسسة، والبيانات ذات الصلة المتوافرة بالصحف الاقتصادية ووسائل الإعلام الأخرى - ويحتاج هذا المجال الربط مع الخطوة السابقة، أي أخذ البيانات لفترة زمانية بعينها.

5/ اختيار أسلوب وأدوات التحليل المناسبة لموضوع (غاية) التحليل المالي - أي نوعية التحليل المالي سواء كان بالمؤشرات أو النسب المالية أو بالاتجاهات أو بالأساليب الإحصائية والرياضية أو أخرى - وتعتمد عملية الاختيار هنا على عامل الخبرة للمحلل المالي.

6/ اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج ، وترتبط هذه المرحلة بالمرحلة السابقة فالمعيار قد يكون مطلق متعارف عليه مثل: نسبة الحكم في نسبة التداول 1:2 بأداة تحليل نسبة قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، أو معيار نشاط خاص بدراسة مؤشرات ومقارنتها بنتائج التحليل المالي، أو معيار اتجاهي (أفقي أو رأسي) أو آخر.

7/ تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم (قياس درجة الفروقات).

8/ دراسة وتحليل أسباب الانحراف لتعميق الفهم لنتائج التحليل المالي.

9/ وضع التوصيات الختامية اللازمة في التقرير في نهاية عملية التحليل المالي وهي مرحلة هامة تعتمد على الخبرة للمحلل المالي بشكل كبير بناءً على النتائج ، وأهمها التوصيات بدعم الانحرافات الموجبة والمحافظة عليها وتصحيح مسار الانحرافات السالبة بالقرارات المناسبة وتقليصها، بالإضافة لباقي التوصيات الأخرى.

أساليب نظام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية :

تتعدد أساليب (أدوات) التحليل المالي نتاجاً لتعدد المداخل العلمية في شأنه (علم المحاسبة - علم الاقتصاد - علم الإحصاء، علوم مالية أخرى) وتبوياتها المفاهيمية (أغراضها) من عملية التحليل - ولكن تبقى أهم الأساليب المستخدمة في مجال الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات والتي تفي بمتطلبات الحوجة متمثلة في ما يلي:

تحليل الاتجاهات، وينقسم إلى قسمين:

أ. التحليل الراسي:

يهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية. أي نسب كل عنصر من العناصر إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة رقمية جزئية منها، وعلى ذلك يتميز هذا النوع بالسكون (الثبات) .

ب. التحليل الأفقي:

يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعني متابعة حركة العنصر بالزيادة أو النقصان عبر فترة زمانية محددة، وبالتالي يتصف هذا التحليل بخاصية التغيرات على عكس التحليل الرأسي.

تحليل موارد الأموال واستخداماتها:

يهتم هذا النوع من التحليل بتحديد وتوفير معلومات عن المصادر المختلفة للحصول على الأموال وطرق استخدام هذه الأموال من خلال المعادلات التالية:

× موارد الأموال تتمثل في:

- الزيادة في حقوق الملكية.
- الزيادة في الخصوم.
- النقص في الأصول.

× استخدامات الأموال تتمثل في:

- الزيادة في الأصول.
- النقص في حقوق الملكية.
- النقص في الخصوم.

- تحليل الهيكل التمويلي:

يهتم هذا النوع من التحليل بتحديد وتوفير المعلومات عن الموارد الذاتية والموارد الخارجية من خلال حصر بنود حقوق الملكية (الموارد الذاتية) وحصر بنود الخصوم المتداولة (الموارد الخارجية)، ومن ثم تحديد إجمالي الموارد بشكلٍ عام . ويفيد هذا التحليل كثيراً في قياس تركيبة الهيكل التمويلي ودرجة المخاطرة المصاحبة من خلال دراسة العلاقة بين رأس المال المساهم والدائنون بأنواعهم المختلفة.

- تحليل النسب المالية :

لما كانت المؤسسات الاقتصادية تستهدف تحقيق الربح ففي المقابل تولد لديه الحوجة الماسة للتعرف على دلالات أرقامها واستقراء ما وراء حدودها التقليدية وهي محتواه بالحسابات والقوائم المالية لأغراض قياس نتائج أدائها المالي واتخاذ القرارات الرشيدة وخدمة احتياجات الأطراف الخارجية. إن طبيعة نشاط المؤسسة الاقتصادية.

يعد هذا النوع من التحليل (تحليل النسب المالية) من أهم أساليب التحليل المالي ويقوم على مفهوم أن القوائم المالية على الرغم من أنها تمثل صورة ساكنة للموقف المالي لاحتوائها على معلومات تاريخية، إلا أن معالجة هذه المعلومات كمدجلات (بيانات خام) تبعاً للظروف وإنتاجها كمخرجات من جديد يجعلها أكثر فائدةً في مجال التقييم واتخاذ القرارات. وتحليل النسب المالية عموماً هو عبارة عن علاقات منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبعض البيانات الإحصائية والكمية المتوافرة وذات الصلة، وهي عملية واسعة يمكن من خلالها الوصول إلى تفسيرات منطقية عن طريق الربط في العلاقات بين بنود القوائم المالية بشكل يفسر ويكشف ما تخفيه من دلالات ومؤشرات.

و تتعدد أنواع النسب المالية وتتنوع وفقا لمداخل الأنشطة المختلفة وتباعاً المداخل العلمية (المحاسبة، المالية العامة، الاقتصاد، الإدارة، الخ)، إلا انه يمكن تحديد وتصنيف النسب المالية المستخدمة في مجالات المؤسسات الاقتصادية بشكل عام في المجموعات التالية:

أ. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة بشكل عام إلى قياس المقدرة المالية للمؤسسة الاقتصادية في مواجهة الالتزامات الجارية (قصيرة الأجل) عندما يحين أجل استحقاقها، وذلك بغرض التأكد من سلامة الموقف المالي- وتحتوي على النسب التالية :

-1 رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

-2 نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة ، مع نموذج ثابت للحكم 1:2.

-3 نسبة السيولة الجارية= الأصول السريعة (الأصول المتداولة – مخزون أخر المدة) ÷ الخصوم المتداولة ، مع نموذج ثابت للحكم 1:1.

-4 نسبة النقدية = النقدية ÷ الخصوم المتداولة.

ب. نسب الربحية:

تهدف لتقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف المتكبدة خلال فترة محددة ، كما تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة- وتشمل ما يلي:

1 - نسبة مجمل الربح إلى الإيرادات = مجمل الربح التشغيلي ÷ إجمالي الإيرادات

2 - نسبة صافي الربح إلى الإيرادات = صافي الربح ÷ إجمالي الإيرادات.

3 - نسبة صافي الربح إلى مجمل الأصول = صافي الربح قبل احتساب الفوائد ÷ إجمالي الأصول.

4 - نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية.

5 - نسبة صافي الربح إلى الاستثمار(معدل العائد على الاستثمار) = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار (رأس المال المستثمر).

6 - نسبة ربحية السهم = صافي الربح – توزيعات الأسهم الممتازة ÷ الأسهم العادية.

7 - نسبة توزيع الأرباح = نصيب السهم في الأرباح ÷ سعر السهم في السوق.

8 - نسبة التوزيعات المدفوعة = إجمالي الأرباح الموزعة ÷ صافي الربح.

ج. نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لقياس قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات خدمية، وتهدف إلى قياس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لإنتاج أكبر قدر من الخدمات أو السلع الجيدة - وتشمل ما يلي:

1 - معدل دوران مجموع الأصول = صافي الإيرادات ÷ مجموع الأصول.

2 - معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ رصيد المخزون في نهاية العام.

3 - معدل دوران الأصول الثابتة = صافي الإيرادات ÷ صافي الأصول الثابتة.

4 - معدل دوران الأصول المتداولة = صافي الإيرادات ÷ الأصول المتداولة.

د. نسب حقوق الملكية:

تهدف إلى قياس مدى مساهمة كل من أصحاب رأس المال والدائنين في تمويل نشاط المؤسسة - وتشمل ما يلي:

1 - نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة ÷ حقوق الملكية

2 - نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية = الأصول الثابتة ÷ حقوق الملكية

هـ. نسب الكفاءة الإدارية :

تهدف إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في توجيه النشاط العام- ومن أهمها ما يلي:

- إجمالي الأصول الثابتة ÷ صافي المبيعات (توضيح العلاقة بين عائد المال المستثمر في الأصول بالنسبة للمبيعات).
- إجمالي تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية ÷ صافي المبيعات (تقيس كفاءة العملية الإدارية والتمويلية بالنسبة للمبيعات).
- إجمالي تكاليف الخدمات التسويقية ÷ صافي المبيعات (تقيس كفاءة عملية التسويق بالنسبة للمبيعات).
- الديون المعدومة ÷ المبيعات الآجلة (تكشف مدى كفاءة الإدارة في تحصيل قيم المبيعات من السلع أو الخدمات).

هذا وجديرٌ بالذكر في هذا المجال إيضاح أن تفسير النسب ومقارنتها يتم عادةً في ضوء المعايير التاريخية (تقييم الحاضر في ضوء ما حدث في الماضي)، ومعايير الصناعة (الكيانات المنافسة في نفس بيئة النشاط) ، والمعايير التقديرية (معايير الاعتماد على خبرة المحلل المالي).

المراجع :

1. د. فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الفندقية، (الخرطوم: المؤلف، 2013م).
2. د. عبد الرحمن توفيق، النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين، (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة- بميك، 1994م).
3. د. محمد صبري العطار، المحاسبة الإدارية، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1989م).
4. د. خيري عبد الهادي محسب ، دراسات في المحاسبة الإدارية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1998م).
5. د. محمد مطر، المحاسبة المالية، (الكويت: مكتبة الفلاح، دار حنين، الطبعة الثانية، 1995م).
6. د. وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ب ت).
7. د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر ، 2010م).
8. د. عبدا لناصر نور وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م).

ماذا تعرف عن :-
مفهوم الشمول المالي





سالية فاروق هباني

ادارة البحوث والتنمية

مقدمة

أصبح الشمول المالى حاليًا محور اهتمام الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، خاصة أنه تبين أن هناك علاقة وثيقة بين الشموال المالى والنمو الاقتصادى للدول، وذلك لأن الشمول المالى يعزز التنافس بين المؤسسات المالية، من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وتقنين بعض التعاملات المالية غير الرسمية، التى يضطر المواطنين غير المتعاملين مع القطاع المصرفى إلى اللجوء إليها، بسبب عدم وجود ما يناسبهم من خدمات بالقطاع المالى الرسمى. ومما سبق اصبحت البنوك تفكر وتسعى فى كيفية الوصول للمواطنين غير المتعاملين معها، وخاصة الشرائح المهمشة التى لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها مثل "الفقراء، ومحدودى الدخل وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وهو ما تسعى البنوك إلى تحقيقه بالوصول لتلك الشرائح المجتمعية هو ما يعرف باسم "الشمول المالى».

تعريف الشمول المالى

هو إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال القنوات الشرعية (والبنوك)، بأسعار مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها، بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتى من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوما مبالغا فيها ، ويعد مفهوم «الشمول المالى» من أهم المفاهيم المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادى للدول، وذلك باتجاه البنوك بمختلف أنحاء العالم للوصول إلى الشرائح المجتمعية التى لا يوجد لها تعاملات بنكية، خاصة الشرائح منخفضة الدخل، عن طريق تقديم خدمات بنكية تتناسب مع احتياجاتهم.

أهمية الشمول المالى

ترجع أهمية الشمول المالى لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالى والنمو الاقتصادى، فمثلًا عند توفير وإتاحة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل ذلك على دعم النمو الاقتصادى، كما يؤثر الشمول المالى على الجانب الاجتماعى من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودى الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التى تتعلق بخلق فرص عمل، ما يساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى، وبالتالى خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، كما ترجع أهمية الشمول المالى إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، "كالدفع عن طريق الهاتف المحمول ويمكن تلخيص اهمية الشمول المالي في الآتي:-

- القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى
- يسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة، وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين ، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.
- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.
- وفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.
- ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة وقد ساعدت الهويات الرقمية سهولة في فتح الحسابات .
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

آليات تطبيق الشمول المالى:-

تتلخص آليات تطبيق الشمول المالي في الآتي :-

- القيام بدراسة الفجوات على جانبى العرض والطلب.
- وضع الأهداف المستقبلية مع تحديد الأولويات.
- إعداد استراتيجية وطنية تشمل جميع الأطراف المعنية.
- أن تكون الأهداف أو الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس ويمكن إنجازها فى الوقت المحدد، وتعمل على توحيد الجهود تحت مظلة واحدة وتحقيق الهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

دور البنوك «المركزية» فى تعزيز الشمول المالى:-

تقوم البنوك المركزية بدورًا هامًا فى تعزيز الشمول المالى، وذلك من خلال وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، والموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف

المحمول فى عمليات الدفع الالكترونية والعمليات المالية الأخرى، علاوة على إبراز أهمية دور الاستعلام الائتمانى وتطوير نظم الدفع، وتحفيز القطاع المالى -خاصة البنوك- على نشر الثقافة المالية.

كما يتلخص دور البنوك "بشكل عام" فى تعزيز الشمول المالى وتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع فى الآتى:-

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين فى هذا المجال.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك، وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء، وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التى تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم استغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.
- تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى.

الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالى:-

- دعم البنية التحتية المالية، مثل «تطوير نظم الدفع، توفير قواعد بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافى وغيرها».
- الحماية المالية للمستهلك.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع.
- التثقيف المالى.

كيف يتم تعزيز الشمول المالى

يتم التعزيز من خلال الآتى :-

- التوسع فى شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.
- زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.
- تطوير نظم الدفع.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

كيف يتم حماية المستهلك ماليًا و مساهمة ذلك فى تعزيز الشمول المالى:-

لحماية المستهلك ماليًا، هناك عدة إجراءات يجب إتباعها فى المؤسسات المقدمة للخدمات المالية، حيث أن تحقيق هذه الإجراءات يساهم بدوره فى تعزيز الشمول المالى، وتتمثل تلك الإجراءات فى:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة فى جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التى تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.



- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.
- حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.
- توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

هدف التثقيف والتعليم المالى فى تعزيز الشمول المالى:-

- ايجاد نظام تعليم مالى متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعى لكافة فئات الشعب.
- مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

ما الذى يتوجب عمله للنهوض بالفئات المستهدفة فى الشمول المالى عن طريق التثقيف المالى؟

- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالى والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالى.
- العمل على العناية القصوى لتعزيز الوعى والمعرفة المالية لدى مالكى ومديرى المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسئولياتهم.
- توفير برامج توعية للمستهلك المالى من خلال حملات التوعية العامة التى تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم

المراجع :

- ورقة بعنوان : الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي - البنك المركزي المصري 2017م

ورقة بعنوان..... المرض الهولندي في السودان





ولاء محمد أحمد جمعه

إدارة الدين الخارجي

مقدمة:-

أستخدم مصطلح المرض الهولندي منذ أكثر من 40 عاماً و كان اول استخدام له في مجلة الايكونومس البريطانية في أحد اعدادها الصادره عام 1977م عندما تناولت موضوع تراجع القطاع الصناعي في هولندا بعد إكتشاف حقل الغاز الطبيعي الكبير عام1959م، حيث يخلق المرض الهولندي اوطاناً غنية ومواطنين فقراء.

❖ **يعرف بانه:-**

العلاقة الظاهره بين إزدهار التنمية الاقتصادية بسبب توفر الموارد الطبيعية (حقول البترول ، الذهب ، الالماس ...الخ) و إنخفاض قطاع الصناعات التحويلية و الزراعية التي لا تمكنها من منافسة الواردات العالمية حيث يؤثر اعتماد الدولة علي الموارد الطبيعية و إهمال باقي القطاعات الاقتصادية علي ارتفاع اسعار العملة المحلية بسبب الارتفاع في قيمة صادرات تلك الموارد و انخفاض قيمة الواردات.

رغم ان المصطلح دائماً ما يرتبط باكتشاف الموارد الطبيعية الا انه يمكن استخدامة في حالة إرتفاع او زيادة تدفق كبير للعملات الاجنبية و اسعار الموارد الطبيعية و المساعدات و الاستثمارات الاجنبية المباشره ؛ وبذلك يوضح المرض الهولندي العلاقة التوسعية في إستغلال الموارد والعلاقة الإنكماشية في مجال الصناعات.

أعراض المرض الهولندي:-

1. إستغلال الموارد الطبيعية بصورة كبيرة.
2. إرتفاع القيمة الاسمية للصادرات وإنخفاض اسعار الواردات.
3. إضمحلال النشاط الإنتاجي و الصناعي لاعتماد الدولة علي الموارد الطبيعية المكتشفة.
4. إرتفاع معدلات البطالة بسبب إضمحلال القطاع الصناعي والانتاجي.

أمثلة لدول أصيبت بالمرض الهولندي:-

- إسبانيا (في القرن السابع عشر بسبب إستغلال مناجم الذهب و النحاس في فترة إستغلالها لامريكا اللاتينية).
- أستراليا (في ستنيات القرن التاسع عشر عند إكتشاف الذهب وقد أطلق علية المؤرخون &سباق الذهب&).
- المكسيك (في النصف الثاني من القرن العشرين عند إكتشاف النفط و الغاز الطبيعي).
- نيجيريا.
- جنوب افريقيا.



- تفادت دولة النرويج الإصابة بالمرض الهولندي بعد إكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لتطويرها للقطاعات الصناعية.

- بدأت دولتي الامارات و السعودية المعاناه من أعراض المرض الهولندي بسبب تذبذب اسعار البترول وسعت لتفادي المشكلة.

المرض الهولندي في السودان:-

إكتشاف البترول في السودان :-

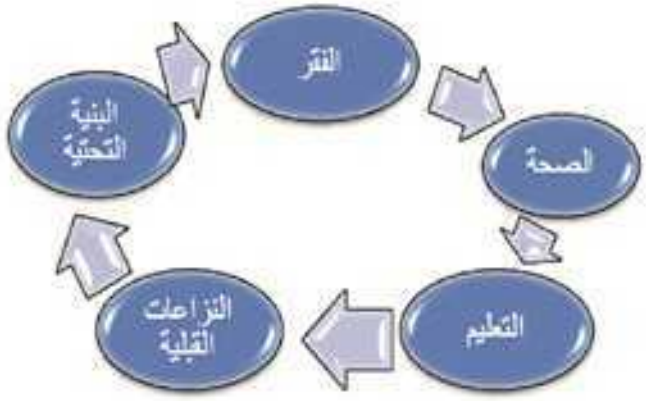
بدأت عمليات التنقيب للبترول منذ العام1959م إلا انه لمن يتم إصدار أي شحنة من البترول إلا في عام 1999م :و قد بدأت أعراض هذا المرض في السودان بعد تصدير البترول الي العالم الخارجي و ذلك للاعتماد الكبير علي العائدات من عمليات التصدير و إهمال القطاع الصناعي الذي ادي الي ارتفاع نسبة واردات السودان وتحويل الاقتصاد السوداني من اقتصاد منتج الي اقتصاد مستهلك.

السمات العامة للإقتصاد السوداني:-

- ✓ التبعية الإقتصادية:- الناتجة من اعتماد السودان علي العالم الخارجي لحل أزماته بدلاً من السعي لحلها محلياً وفق الاوضاع و الظروف والموارد المتاحة.
- ✓ السلوكيات الإستهلاكية :- الناتجة من عدم الرشد في الاستهلاك للحاجات وذلك لعدم توفر الوعي الاستهلاكي الصحيح حيث يحقق المستهلك السوداني درجة الاشباع ولايحقق درجة الإكتفاء من السلع.
- ✓ عدم إستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية بصورة تمكن من إدارة حركة الإقتصاد وتسعي لتطوير الانتاج او تحسينة كحد أدني.
- ✓ عدم توفير بنيات تحتية مناسبة اومؤهلة تساعد في حركة ونمو الإقتصاد.
- ✓ الإعتماد علي العالم الخارجي لتوفير السلع فقد تحول الإقتصاد السوداني لإقتصاد استهلاكي حتي في أبسط الاحتياجات.
- ✓ التمركز في المدن حيث أصبح كل من في القري يهاجرون الي العاصمة سعياً للحصول علي خدمات أفضل وبذلك اهملت كل العمليات الإنتاجية في القري و أهمها النشاط الزراعي .
- ✓ عدم وجود صناعات تحويلية وانحسار القطاع الصناعي او عدم مساهمتة في دائرة الاقتصاد حيث تصدر السلع السودانية كمواد خام و تستورد كسلع مصنعة .
- ✓ النزعات والحروب الأهلية بسبب النزاعات الداخلية والصراعات القبلية فقد تاثر الإقتصاد السوداني بشكل كبير حيث أن كل المجهودات المبزولة تتوجة لحل المشاكل وفض النزاعات بدلاً من التوجهة لتحقيق التنمية والنمو.
- ✓ التضخم الركودي هو حالة مزدوجة من الزيادة المستمرة في تداول النقود و الهبوط المفاجئ لرؤوس الاموال و نقص الانتاج و الطلب الفعلي وحدوث البطالة .

يعاني السودان حالة مفرقة من الفقر:-

عاني السودان من حالة فقر مفرقة بسبب ضعف البنيات التحتية التي تساهم بشكل كبير على تطور وتقدم الإقتصاد السوداني وذلك لان إرتفاع معدلات الفقر تؤثر سلبا على صحة الفرد الامر الذي ينعكس على قدرة الشخص على الاستيعاب والتعليم مما يؤدي الى إرتفاع معدلات الجهل وعدم القدرة على التعلم، موضحة في الشكل ادناه :-



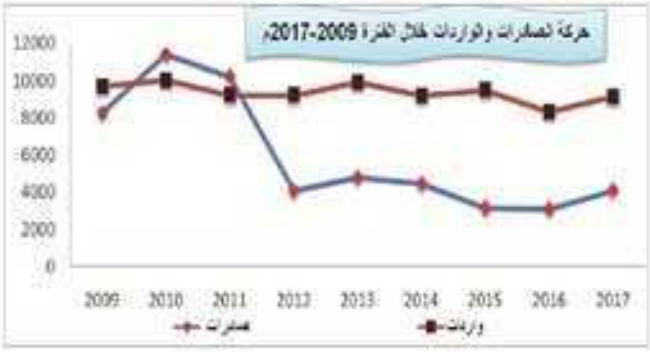
تاثير المرض الهولندي علي الاستقرار الاقتصادي:-

- عدم توفر صناعات تحويلية يؤدي الي زيادة الاستيراد الذي يؤثر علي قيمة العملة المحلية بالانخفاض .
- عدم استغلال الموارد يحول الدولة من دولة منتجة الي دولة مستهلكة مما يؤثر علي حجم القطاع الصناعي الذي يؤثر بدوره علي معدلات البطاله .
- زيادة معدلات البطاله تؤثر علي حجم دخول الافراد وتمركز العمالة علي فئات محددة مما يؤدي الي ارتفاع معدلات الفقر .
- ارتفاع معدلات الفقر تؤثر علي حجم الادخار الذي يؤثر سلباً علي الاستثمارات التي تنقص من حجم القطاع الصناعي .
- ارتفاع معدلات التضخم بسبب الزيادة الاسمية في قيمة السلع وعدم وجود توافق بين حجم الطلب علي السلع و حجم العرض في السوق .

حركة الصادرات والواردات خلال الفترة 2009 - 2017م

المبالغ بملاين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات
2009	8,257	9,691
2010	11,404	10,045
2011	10,193	9,236
2012	4,066	9,230
2013	4,790	9,918
2014	4,454	9,211
2015	3,169	9,509
2016	3,094	8,323
2017	4,100	9,134



من الجدول أعلاه و الشكل البياني يتضح أن حركة الواردات خلال الاعوام 2009-2017م في حالة من الاستقرار النسبي و قد حازت واردات القطاع الخاص علي نسبة 92.8% من جملة الواردات ، كما يتضح التذبذب في حركة الصادرات خصوصاً بعد خروج صادر البترول و الذي ينعكس بشكل ملحوظ في إنخفاض جملة الصادر بنسبة 12% من حجم صادرات عام 2012م .



الصادرات البترولية و الغير بترولية من جملة صادرات العام

المبالغ بملاين الدولارات

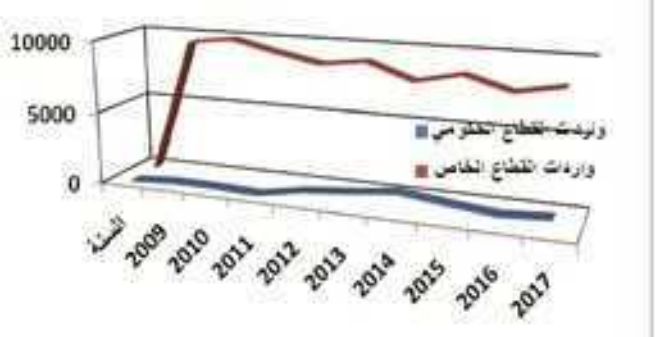
السنة	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	نسبة صادرات البترول خلال العام
2009	7,237	1,020	%88
2010	9,695	1,709	%85
2011	7,899	2,294	%77
2012	955	3,112	%23
2013	1,717	3,073	%36
2014	1,358	3,096	%30
2015	627	2,542	%20
2016	336	2,758	%11
2017	417	3,683	%10

يوضح الشكل السابق حركة الصادرات من 2009-2017 والتي توضح أن العام 2010 قد حاز علي أعلي نسبة صادرات بترولية بقيمة 9,69 مليون دولار وقد بدأت الصادرات البترولية بالتراجع بعد الانفصال وبلغت قيمة الصادرات البترولية في2017 (417 مليون دولار) في العام 2017م بينما بلغت الصادرات غير البترولية لنفس العام 3,683 مليون دولار سعيا لحل مشكلة عجز الميزان وتوفير عملات صعبة بإستخدام موارد أخري.

نسبة إستيراد القطاع الخاص من ورادات العام

المبالغ بملاين الدولارات

السنة	واردات القطاع الحكومي	واردات القطاع الخاص	نسبة استيراد القطاع الخاص خلال العام
2009	224	9,467	%98
2010	202	9,843	%98
2011	92	9,144	%99
2012	680	8,550	%93
2013	968	8,950	%90
2014	1,353	7,859	%85
2015	978	8,531	%90
2016	674	7,650	%92
2017	892	8,241	%90





يتضح من بيانات الجدول إعلاه و الشكل السابق أن إجمالي واردات القطاع الخاص أكبر من واردات القطاع العام بنسبة 92.8% من جملة الواردات خلال الفترة (2009-2017م) .

تقديرات حجم الصادرات للاعوام 2018 – 2023

المبالغ بملاين الدولارات

سنة التنبؤ	قيمة التنبؤ الصادرات	قيمة التنبؤ الواردات	نسبة حركة الصادرات خلال فترة التنبؤ
2018	38462	56027	%4.8
2019	44965	65359	%5.6
2020	51467	74691	%6.4
2021	57970	84023	%7.2
2022	64473	93356	%8
2023	70976	102688	%8.8
الاجمالي	328313	476144	%40.8

وصل إجمالي الصادرات خلال اعوام التنبؤ نسبة 40.8% من جملة الميزان التجاري و ذلك بدون إحتساب لاثر عائدات البترول بعد الاتفاقية الاخيره مع دوله الجنوب بينما حاز إجمالي الواردات 59.2% من جملة الميزان لعدم و جود نشاط إنتاجي حقيقي في الاقتصاد .

النتائج :-

1. أثر المرض الهولندي علي القطاع الصناعي في الاقتصاد السوداني و إنخفاض الانتاج المحلي .
2. تحول الاقتصاد السوداني من اقتصاد منتج الي اقتصاد مستهلك و الإعتماد علي العالم الخارجي .
3. زيادة واردات الدولة خصوصاً في السلع الاستهلاكية و الكمالية .

التوصيات:-

1. تطوير و تحسين النشاط الانتاجي في الاقتصاد السوداني و إعادة تدوير حركة الانتاج .
2. تحقيق الوعي الاستهلاكي للمستهلكين بهدف تحقيق الرشد الاقتصادي و الاستغلال الامثل للموارد.
3. تطوير وتحسين البنيات التحتية لتنشيط الاقتصاد وتوفير الخدمات .

المصادر والمراجع :-

- بيانات الميزان التجاري - قسم ميزان المدفوعات- بنك السودان - 2017.
- التقارير السنوية – بنك السودان .

اضواء على سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019.



معتصم محمد أبكر

ادارة البحوث والتنمية

أضـــواء علـــى

اولاً: مرجعيات السياسات

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019 على المرجعيات التالية:

1. **دستور جمهورية السودان للعام 2005.**
2. **القوانين واللوائح:**
   - قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 تعديل 2012 .
   - قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 واللوائح المنظمة له.
   - قانون تنظيم التعامل بالنقد لسنة 1981 واللوائح المنظمة له.
   - قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014.
   - قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2007 واللوائح المنظمة له.
3. **الوثيقة الوطنية لمخرجات الحوار الوطني.**
4. **الخطط الاستراتيجية والبرامج :**
   - الخطة الربع قرنية (2007-2031) .
   - الإستراتيجية الخمسية الثالثة لهيكلة الجهاز المصرفي (2017 - 2020).
   - الخطة العامة الثالثة للدولة (2017 2020-).
   - البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي (2015- 2019).
   - برنامج إصلاح الدولة (-2017 2021).
   - البرنامج التركيزي للإصلاح الاقتصادي (أكتوبر-2018 ديسمبر 2019).
   - أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .
5. **موجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2019.**

ثانياً: أهداف السياسات

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019 مستهدفةً تحقيق الإستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال الآتي :-

- كبح جماح التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.
- إستقرار سعر الصرف.
- تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي من خلال توفير الاوراق النقدية التي تتناسب مع إحتياجات الاقتصاد.
- تعظيم موارد النقد الأجنبي.
- التوسع في تمويل القطاعات الانتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص.
- تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط.
- تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية والإيفاء بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب و إنتشار التسلح.
- توسيع قاعدة الشمول المالي .
- التحول نحو استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتغيير ثقافة التعامل بالأوراق النقدية.

ثالثاً : محاور السياسات

المحور الاول : الإستقرار النقدي

الأهداف الكلية :

إستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق إحتواء معدلات التضخم والنزول بمتوسط معدله السنوي ليصبح في حدود 27.1% وذلك للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5.1%.

الأهداف الوسيطة :

إستهداف معدل نمو عرض النقود في حدود 36%.

أدوات السياسة النقدية :

1. الاحتياطي النقدي القانوني:

إلزام المصارف بالإحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني كأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي بنسبة 20% من جملة الودائع بالعملة المحلية و 20% من جملة الودائع بالعملة الأجنبية.

2. تفعيل عمليات السوق المفتوحة عبر بيع وشراء الصكوك الحكومية والصكوك المالية الأخرى.
3. دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير.

المحور الثاني : سعر الصرف

الهدف الكلي:

إستقرار سعر الصرف واستدامته من خلال الآتي :

- إستمرار آلية صناع السوق في إعلان سعر الصرف اليومي للجنيه السوداني وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق النقد الاجنبي.
- إحكام إدارة بنك السودان المركزي للأموال الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية بالنقد الأجنبي داخلياً وخارجياً.
- المساهمة في زيادة عرض النقد الأجنبي من خلال تشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة باستخدام المحافظ التمويلية .
- إستكمال توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
- تطبيق مجالات التحفيز المتعلقة بجذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج التي يصدرها بنك السودان المركزي.
- تهيئة البيئة المصرفية لدخول المستثمرين للاستثمار في مجال الانتاج لأغراض الصادر
- الإستمرار في تحرير المعاملات الجارية عبر مزيد من الحرية في التغذية للحسابات والودائع والتحويلات

للمصارف والصرافات وشركات التحاويل المالية .

- الإستفادة من أنظمة الدفع الإقليمية لتسوية المعاملات بين السودان وشركاء التجارة الخارجية .
- الإستمرار في تعزيز علاقات المراسلة والحصول على خطوط تمويل خارجية .
- ترشيد الطلب على موارد النقد الأجنبي .

المحور الثالث : استقطاب واستخدام الموارد

1. إستقطاب الموارد

على المصارف الالتزام بالآتي:

أ. زيادة كفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها إلى عملائها عبر الآتي:

i. زيادة حجم الموارد المصرفية بنسبة 20% كحد أدنى وزيادة عدد المتعاملين مع المصارف من خلال رفع نسبة العائد على الودائع الادخارية والاستثمارية وأي حوافز أخرى.

ii. تشجيع العملاء على التوسع في استخدام النقود الإلكترونية و وسائل الدفع الإلكتروني .

iii. الإستمرار في خفض تكلفة المعاملات وتوفير وسيلة دفع سهلة وسريعة وآمنة مثل البطاقات المصرفية، وبطاقة المحفظة الإلكترونية والدفع عبر الموبايل مع الالتزام بالضوابط المنظمة لذلك.

ب. الإستمرار في استقطاب موارد المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق المعاشات والضمان الإجتماعي والتأمين الصحي وغيرها لتحصيل وتسوية معاملاتها عبر الجهاز المصرفي بالاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ت. الإستمرار في السماح بفتح فروع جديدة أو مكاتب صرف دون الرجوع لبنك السودان المركزي مع الالتزام بالضوابط المنظمة .

ث. إستكمال تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح.

ج. الإستمرار في التوسع الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية من خلال زيادة ساعات العمل ومزاولة النشاط خلال العطلات مع إخطار بنك السودان المركزي (الرئاسة أو الفرع في الولاية المعنية).

2. إستخدام الموارد

أ. مجالات التمويل

على المصارف الإلتزام بالآتي:

i- توجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية.

ii- تحصيل نسبة 10% كقسط أول عند توقيع عقد المرابحة للأمر بالشراء كحد أقصى من قيمة التمويل الممنوح لقطاع الصادر ولعمليات إنتاج السلع والخدمات للقطاع الزراعي والتعدين والصناعي والحيواني وقطاع النقل فيما يلي قطع الغيار والإطارات وبطاريات الشاحنات والبصات.

iii- تحصيل نسبة 30% كحد أدنى من قيمة التمويل بصيغة المرابحة كقسط أول عند توقيع عقد المرابحة للآمر بالشراء عند تقديم التمويل للقطاعات غير المذكوره في (ii) أعلاه.

iv- تمويل التجارة المحلية بكل صيغ التمويل مع تحصيل نسبة 30% كحد أدنى لمساهنة العميل في حالة التمويل بصيغة المشاركة ونسبة 30% كقسط أول في حالة التمويل بصيغة المرابحة.

v- توجيه مواردها بالنقد الاجنبى لإستيراد السلع ذات الاولوية والتى تشمل : القمح، المشتقات البترولية،السكر، الادوية والمستلزمات الطبية والمواد الخام لتصنيع الادوية، مدخلات انتاج القطاع الصناعى و الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى، الاليات والمعدات والماكينات وقطع الغيار للقطاع الصناعي و الزراعي بشقيه النباتى والحيوانى وقطاع النقل والتخزين و الاليات والمعدات والماكينات للحرفيين.

vi- تشجيع فروعها العاملة بالولايات على توجيه 50% من محفظتها التمويلية للقطاعات الانتاجية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في كل ولاية.

vii- تشجيع قبول الضمانات غير التقليدية كالوثائق الصادره من شركات التأمين كضمان لمنح التمويل المصرفي.

viii- التركيز على تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة.

ix- السماح بتمويل العقارات وفق الضوابط المنظمة مع تحصيل نسبة 25% كقسط اول عند التمويل بصيغة المرابحة.

x- إستمرار التوسع في إستخدام صيغ التمويل الأخرى خلاف المرابحة في تمويل عملائها لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفق ضوابط وأسس التمويل المصرفي الصادرة من بنك السودان المركزي.

xi- توظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر سواءً بالتمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر أو التمويل الفردى لعملائها أو عبر المحافظ المشتركة وذلك وفق الضوابط المنظمة.

xii- على مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر العمل على:

- توجيه 50% على الأقل من المحفظة التمويلية المنفذة للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة بشقيها النباتي والحيواني)
- الإستمرار في الإنتشار الأفقي عبر فتح نوافذ وفروع جديدة ووكالات بنكية في المناطق الريفية، والعمل وفقاً للميزات النسبية بالولايات.
- زيادة المساهمة في المحافظ التمويلية المشتركة والصناديق الاستثمارية ذات العلاقة بمبادرات خفض مستوى الفقر وبرامج التمويل الأصغر.
- زيادة فرص الحصول على التمويل لفئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين.
- إستمرار التوسع في إستخدام صيغ التمويل بخلاف المرابحة مثل السلم والسلم الموازي والإستصناع والإستصناع الموازي والمشاركة والمضاربة المقيدة والمقاولة والإجارة .
- تقديم التمويل للقطاعات الإنتاجية عبر سلسلة القيمة وربطها بالأسواق.
- الإلتزام بقبول وثائق التأمين التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) وشركات التأمين بالإضافة إلى الكمبيالات والضمانات غير التقليدية.
- حث عملائها على إستخدام الحزم الإرشادية والتقنية الوسيطة وتقديم خدمات الإستاد الفني للناشطين اقتصادياً لرفع جودة المنتج.
- تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة المتعلقة بالطاقة البديلة والمتجددة.
- على وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) توسيع دورها بالولايات.
- على الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والشركاء لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر فيما يلي بناء القدرات للعاملين والمتعاملين مع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر .

ب. تكلفة التمويل

لرفع درجة التنافسية بين المصارف في تقديم خدمات متميزة، يترك لكل مصرف حرية تحديد هامش الربح عند التمويل بكافة الصيغ مع الالتزام بالضوابط الشرعية .

ت. تمويل الجهات الحكومية وأعضاء مجالس إدارات المصارف والشركات التابعة للمصارف

يجوز للمصارف :

i. منح تمويل غير مباشر للحكومة المركزية عن طريق شراء الشهادات والصكوك الحكومية بنسبة لاتزيد عن 20% من محفظة التمويل القائمة في أي وقت من الأوقات .

ii. تمويل أعضاء مجالس إداراتها والشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفق الضوابط المنظمة.

ث. القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها

يحظر على المصارف تقديم التمويل للجهات والأغراض وبالصيغ التالية:

i. الحكومة الاتحادية ما عد ما ورد في ج (i) .

ii. الشركات والهيئات العامة الحكومية.

iii. شركات صرافات النقد الأجنبي وشركات التحاويل المالية.

iv. شراء العملات الأجنبية.

v. شراء الأسهم والأوراق المالية.

vi. سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.

vii. الاتجار في رصيد الإتصالات واستخداماته.

viii. شراء الأراضي .

ix. شراء السيارات عدا ما تسمح به ضوابط وتوجيهات بنك السودان المركزي.

x. تجارة الذهب بكافة أنواعها.

xi. إستخدام صيغة المضاربة المطلقة.



المحـور الرابع : الإستقـرار المالـي والسلامة المصرفية

1. المصـــــارف

أ. الإستقرار المالي :

لرفع جاهزية المصارف لتحقيق الإستقرار المالي والسلامة المالية وتعزيز شبكة الأمان المالي، على المصارف إتباع الآتي :

i. تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء.

ii. تطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي.

iii. رفع رؤوس أموالها والعمل على الاندماج الطوعي لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة.

iv. تعزيز نظام التأمين على الودائع بتوسيع قاعدة الودائع المؤمنه.

v. تعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الإئتماني من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني.

vi. الإلتزام بالضوابط والإجراءات المنظمة لاستخدام نافذة تمويل العجز السيولى المؤقت ببنك السودان المركزي .

vii. الإلتزام بنسبة الانكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي وفق الضوابط.

viii. النزول بنسبة التعثر المصرفي بحيث لاتتعدى النسبة المعيارية(6%) بنهاية العام وبناء المخصصات الكافية.

ix. تحسين إدارة سيولتها الداخلية من خلال الآتي:

- الإحتفاظ بنسبة 10% (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية والادخارية بالعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية.
- الإحتفاظ بنسبة 5% كحد أدنى من جملة الودائع الجارية والادخارية بالعملة الأجنبية في شكل سيولة نقدية داخلية.

- يجوز الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل شهادات إجارة البنك المركزي(شهاب 2) وأي صكوك أخرى يصدرها بنك السودان المركزي و/أو صكوك من أي مصارف أخرى تصدرها في إطار عملية تصكيك أصولها و/أو أي صكوك حكومية أخرى و/أو أي صكوك مؤسسات غير حكومية و/أو الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مع مراعاة الضوابط الخاصة بامتلاك المصارف للشهادات والصكوك الحكومية.
- الإلتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة.
- تنشيط سوق مابين المصارف فيما يتعلق بحفظ الودائع ومنح التمويل بالعملتين المحلية والأجنبية فيما بينها و بيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي.
- العمل على تصكيك أصولها الرأسمالية لتكون أدوات في سوق ما بين المصارف وأداة للتعامل مع بنك السودان المركزي كمقرض أخير.

ب. نظم الدفع

على المصارف العمل على :

i. إبتكار منتجات جديدة بالاستفادة من نظم الدفع الإلكتروني.

ii. إستخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المتاحة وتعزيز الثقة فيها .

iii. إستكمال إجراءات تطبيق نظام الرقم المصرفي العالمي (The International Bank Account Number-IBAN) للمساعدة في تعزيز سلامة ودقة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات المصرفية وتسريع عمليات التحاويل بين الحسابات .

iv. إستكمال التوسع في دائرة الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية (Branchless Banking) وعبر شبكات الوكلاء خاصة في المناطق الريفية وخدمات نظم الدفع المختلفة.

v. إستكمال التوسع في مظلة الدفع الإلكتروني لدعم مشروعات الحكومة الإلكترونية.

vi. زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي ب 1850 ماكينة جديدة مع مراعاة الضوابط المنظمة.

vii. زيادة عدد ماكينات نقاط البيع إلى 500 الف ماكينة مع مراعاة الضوابط المنظمة.

viii. تهيئة البنيات الأساسية لخدمات نظم الدفع الإلكتروني المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لتسريع وتيرة إجراء تسوية المعاملات.

ix. قبول إستخدام المتاح من البطاقات العالمية المعروفة كالفيزا كارد والماستر كارد وإجراءات التسويات الخاصة بمعاملاتها وفق الضوابط.

x. الإلتزام على الاقل بالحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية.

xi. الإلتزام بالمعايير الدولية المطلوبة في النظم المصرفية للمصارف للتمكن من الربط مع النظم المحلية والإقليمية والاندماج في المنظومة العالمية .

xii. إستخدام أدوات الدفع الحديثة مثل EMV.)1 (Contact less, NFC,QR وفق المعايير والضوابط المنظمة.

ج. الشمول المالي(Financial Inclusion) :

تعزيز استراتيجية الشمول المالي ونشر ثقافته، من خلال إلتزام المصارف بالآتي:

i. التوسع في عرض الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية وتسهيل الإستفادة منها.

ii. إنشاء شبكات لوكلاء المصارف خاصة في المناطق الريفية.

iii. إستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في نشر الخدمات المالية.

1- EMV: Europay, MasterCard, Visa. NFC : Near-Field Communication. QR: Quick Response.

iv. القيام بالمسئولية الإجتماعية فيما يلي التعريف ببرامج الشمول المالي

2. المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف بنك السودان المركزي:

على المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف بنك السودان المركزي إتباع الآتي :

- تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء.
- تطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي.
- توسع شركات الاجارة كماً ونوعاً فى التمويل وفق الضوابط الشرعية.
- تعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الإئتماني من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني.
- إستخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المتاحة كالنقود الإلكترونية.
- إستخدام خدمات نظم الدفع الإلكترونية المختلفة مثل نقاط البيع (Points of Sale) والتجارة الإلكترونية (E-Commerce) والدفع عبر الموبايل (Mobile Payment) وتسريع وتيرة إجراء تسوية المعاملات بتهيئة البنيات الأساسية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.
- قبول استخدام البطاقات العالمية المعروفة وإجراء التسويات الخاصة بمعاملاتها وفق الضوابط.

3. مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر :

أ. الاستقرار المالي :

على مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر اتباع الآتي :

i. تقوية نظم و إجراءات حماية العملاء .

ii. تقوية إدارات المخاطر و المراجعة الداخلية .

iii. المحافظة عل نسبة التعثر المصرفي بحيث لاتتعدى 6% بنهاية العام.

iv. تعزيز جودة بيانات العملاء من خلال إدراجها في نظام وكالة الاستعلام و التصنيف الإئتماني.

ب. نظم الدفع :

على مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر الالتزام بالآتي:-

i. إستخدام المنتجات الإلكترونية المتاحة.

ii. التوسع في استخدام التقنية المصرفية مثل تواكيل نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية وغيرها.

iii. الإلتزام بالحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية على الأقل .

ت. الشمول المالي :

لتعزيز استراتيجية الشمول المالي على مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر مراعاة الاتي:-

i. إدخال نظام منصات الشمول المالي (نوافذ خدمة مشتركة: بنوك، مؤسسات وشركات تأمين) في المناطق الطرفية والعمل بنظام الفروع المتنقله.

ii. القيام بالمسئولية الإجتماعية فيما يلي التعريف ببرامج الشمول المالي.

4. مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح :

على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الالتزام بالآتي:

أ. تطوير الضوابط التنظيمية والارشادات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفقاً للمتطلبات الدولية الصادرة من مجموعة العمل المالي الدولية

Financial Action Task Force (FATF)

وكل القوانين والموجهات المحلية والإقليمية والدولية الاخرى.

ب. إستكمال رفع القدرات وتكوين فهم واضح للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح.

ت. الإستمرار في تعزيز الإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ث. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

المحور الخامس: تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

على المصارف والمؤسسات المالية :-

1. إحكام التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية والهيئه العليا للرقابة الشرعية.

2. الإلتزام بالتطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي مع التركيز على ما يلي : -

   أ. تنشيط سوق مابين المصارف والمؤسسات المالية.

   ب. إبتكار أدوات مالية جديدة تساعد في إدارة السيولة.

   ت. إبتكار أدوات وصيغ التمويل بالنسبة للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط.

   ث. إعداد مراشد فقهية لصيغ الإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة والإجارة المنتهية بالتمليك .

3. رفع قدرات العاملين في الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

رابعاً : موجهات عامة

على المصارف والمؤسسات المالية العاملة بالبلاد مرآعاة الضوابط التالية:

- استخدام مواردها المالية لتقديم التمويل وفق موجهات البرنامج التركيزي للإصلاح الاقتصادي والبرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي.
- تجويد الخدمات المصرفية المقدمة لعملائها و تسريع إجراء التسويات خاصة بالنسبة للشيكات المصرفية المعتمدة وذلك حفزاً في أتجاه تغيير ثقافة التعامل بالأوراق النقدية .
- استيفاء متطلبات قانون الإمتثال الضريبي على الحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA).
- وضع خطة عمل على اساس ربع سنوي تشتمل على أهداف كمية محددة وقابلة للقياس لتنفيذ مايليها مما ورد بالمنشور وتقديمها قبل نهاية فبراير 2019م لبنك السودان المركزي - المكتب التنفيذي للمحافظ - مع رفع تقرير أداء ربع سنوي يوضح موقف التنفيذ خلال فترة لاتتجاوز الأسبوعين من نهاية كل ربع.

على جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة بالبلاد العمل وفقاً لأحكام هذا المنشور اعتباراً من الأول من يناير للعام 2019، ويعتبر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2018 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2017 لاغياً.



أحداث إقتصادية .. محلية وعالمية



هادية خالد عبد الرحمن

إدارة البحوث والتنمية

الأحداث المحلية:

منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة الدفع الإلكتروني:

نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف السودانية في الخرطوم في فبراير 2019، منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة الدفع الإلكتروني،وأكد رئيس مجلس الوزراء السوداني معتز موسى خلال مخاطبته الجلسة الإفتتاحية أن حكومته جادة في تطبيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وغسيل الأموال، مبيناً أن أعمال الحوكمة تعد جانبًا أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي للأنظمة المالية وأعمال المحاسبة، كما تمثل أداة مهمة في تعزيز الإستقرار المالي والإنذار المبكر ومقاومة الصدمات الإقتصادية. من جانبه أوضح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح أن العالم يشهد عملية انتقال متسارعة للتحول من الاقتصاد النقدي إلى غير النقدى والتحول من النقود الورقية إلى النقود غير الورقية والاعتماد على النقود الإلكترونية، مشددًا على أن الإعتماد على التكنولوجيا أمر في غاية الأهمية ويقلل الأزمات المالية، كما تحدث محافظ بنك السودان المركزي الدكتور محمد خير الزبير إن المصارف العربية تواجه جملة من التحديات الناجمة عن تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية مما تستوجب التعمق في دراستها ووضع السياسات الاحترازية الناجمة عنها ووضع نظم الإنذار المبكر لتقليل الآثار السلبية،استعرض الدكتور صابر محمد الحسن محافظ البنك المركزي الأسبق والخبير المصرفي ناقش الآليات والإجراءات الإحترازية الكلية لتحقيق الإستقرار المالي والمحافظة عليه وذلك في إطار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار المالي .ايضاً إستعرض الأستاذ شريف عاشور وكيل المحافظ رئيس مشروع بازل بالبنك المركزي المصري التجربة المصرية في مجال تحقيق الإستقرار المالي والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وأشار الى ان سعر الصرف يلعب دورا مهما في التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وإنه لابد من تطبيق آلية لتحقيق إستقرار في معدل التضخم وتطوير الأسواق المحلية لتكون عاملا مساعدا للأدوات المالية التي تطرحها الحكومة في الحد من السيولة في الإقتصاد وتكوين مجلس تنسيقي يضم مجلس الوزراء والبنك المركزي والخبرات

الوطنية .وتحدث الاستاذ محمود صلاح مدير عام الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان عن تجربة السودان في مجال تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة عليه والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. أكد ان هناك علاقة وطيدة بين الإستقرار المالي والأداء العام للإقتصاد وان وجود أداء إقتصادي فعال يؤكد الإستقرار المالي وأن ما يحدث في الإقتصاد يعتبر إنعكاسا لما يجري في القطاع المالي وأن وجود سياسات إقتصادية غير مستقرة يؤثر على السياسات المالية. كما أشار إلى أن الجهاز المصرفي السوداني مازال يحافظ على إستقراره وأن مؤشرات السلامة تؤكد ذلك ويتمتع بالسيولة وأن رؤوس الأموال جيدة وأن ما يحدث حالياً من شح لأوراق النقد أمر مؤقت .

وناقش المنتدى في جلساته أثر الحوكمة المصرفية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر في تعزيز الإستقرار المالي .وفي جلسته الأخيرة ناقش الملتقى تعزيز الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الإستقرار المالي .

المالية تكشف عن حزمة موجهات لتطوير الأداء المالي والإقتصادي:

كشف وزير المالية والتخطيط الإقتصادي في مارس 2019 عن حزمة موجهات لتطوير الأداء المالي والإقتصادي أهمها اعتماد التقنية لتطوير الأداء وتعزيز التزام وزارة المالية بحسن إدارة وتوظيف موارد البلاد الوافرة لتقوية الإقتصاد لصالح المواطن. ووجه الوزير بتوسيع قنوات الشراكة مع القطاع الخاص والإهتمام بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في فتح الفرص لتشغيل الشباب مؤكداً اهمية استخدام التقنية لتجويد الأداء وقال لابد أن تقود وزارة المالية ثورة التقنية والمعلومات وتواكب خطى العالم لتحقيق التطور المنشود، واعتبر ان وزارة المالية أصل الكفاءات والخبرات التي يستفاد منها في تطوير الأداء على مستوى البلاد، مؤكداً اهمية اعتماد برامج غير تقليدية لبناء القدرات مع مراعاة المهنية في الإدارة بجانب تطوير وسائل تحصيل الإيرادات وتطوير اجهزة الرقابة والمحاسبة. وأكد اهمية مبادرة الوزارة لمراجعة وتقييم اداء الهيئات العامة والشركات الحكومية.

كما أمن السيد / وكيل المالية على اهمية التقنية في تسيير العمل وتطوير الأداء وتسريعه مؤكداً اهتمامه بتهيئة بيئة العمل بما يحقق الإستقرار والرضا الوظيفي للعاملين بالوزارة والسعي لتمليكهم وسائل التقنية المطلوبة لدفع وتحسين الأداء.وأكد مدير ديوان الحسابات بالمالية اهمية ولاية وزارة المالية على المال العام ووصفها بأهم الأولويات وقال ان تطبيق موازنة البرامج خطوة في الإتجاه الصحيح لابد من دعمها. كذلك أوضح السيد / مدير ديوان المراجعة الداخلية التزام الديوان بتمليك المعلومات وكافة البيانات المطلوبة في مجاله لوزارة المالية في وقتها بما يعزز ولايتها على المال العام.

توقعات بإجازة مشروع وادي الهواد بمساحة 2،4 مليون فدان:

توقع السيد / محافظ مشروع وادي الهواد القومي الإستراتيجي، الإجازة النهائية من المجلس الوطني للمشروع بمساحة مليونين واربعمائة الف فدان في دورته الجديدة. وقال السيد / المدير في المنبر الصحفي بعنوان مشروع مارشال السودان (وادي الهواد القومي) انه فور الإجازة من البرلمان سيبدأ الشروع في عقد شراكات مع القطاع الخاص السوداني ، ثم القطاع الخاص الأجنبي، والشركات الدولية في مجالات الزراعة والأغذية بجانب البحث عن التمويل، ووضع البنيات الأساسية ونفى سعادته البدء في اتفاق مع اي جهة، لكنه أشار الى رغبة بعض الجهات التى تريد الإستثمار في المشروع الزراعي بينها تركيا والإمارات وقطروالهند ، بجانب التفكير في إنشاء شركات قابضة دولية بمقترح من بيت خبرة بريطاني، بتمثيل القطاع الخاص السوداني، بجانب الشراكات مع البنوك العالمية والصناديق الإستثمارية.





المعادن تكشف منجماً للذهب ينتج (7) أطنان :

كشف وزير النفط و المعادن عن وجود منجم للذهب سينتج 7 أطنان بجانب وجود 460 شركة للتعدين ونوه لإنتشار التعدين التقليدي في 14 ولاية ويساهم بأكثر من 80% من الإنتاج البالغ 94 طناً خلال 2018. وأعلن الوزير لدى مخاطبته فاتحة معرض وملتقى التعدين الدولي الرابع الذي اقيم في شهر فبراير 2019 بمشاركة 75 شركة تمثل 37 جنسية، أعلن تسليم مجلس الوزراء الخطة التركيزية لقطاع المعادن والنفط والتي يعول عليها في زيادة الإنتاج، وأشار الى أن السودان يحظى بكميات كبيرة من الذهب وأن السودان مقبل على نهضة اقتصادية في كافة المجالات واصفاً المنظومة النفطية السودانية بالفريدة. وأوضح ان الوزارة تبذل جهوداً لتطوير قطاع التعدين التقليدي فضلاً عن دورها في وضع السياسات والترويج للإستثمار والإشراف على الدراسات والبحوث والتنسيق مع الدول والمنظمات العاملة في المجال. كما أكد السيد المدير إن وزارته تعول على معرض وملتقى التعدين الدولي الرابع في تحقيق التعاون ووضع إطار للأهداف الرامية للإستفادة من التقنية وتجارب الآخرين في مجال إنتاج المعادن.

❖ الأحداث العالمية

بلغت صادرات البرازيل إلى العالم العربي خلال الربع الأول 2019 - 3.6 مليارات دولار،

بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إلى العالم العربي خلال الربع الأول من العام 2019، 3.6 مليار دولار مقارنةً بـ 2.8 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وقالت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إن إجمالي الصادرات إلى الدول العربية بلغ 11.5 مليون طن مجتمعة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2019 مقارنة بـ 9.1 مليون طن خلال الأشهر نفسها من عام 2018.وأظهرت آخر الأرقام الصادرة عن الغرفة أن الإمارات استوردت 650.3 ألف طن من المنتجات البرازيلية بقيمة 794.53 مليون دولار، وأن ما مجموعه 3.3 ملايين طن من المنتجات البرازيلية المستوردة بقيمة 240.8 مليون دولار ذهبت إلى سلطنة عمان.واستوردت البحرين 2.3 مليون طن من السلع بقيمة 173.2 مليون دولار من البرازيل، في المقابل بلغت قيمة مشتريات مصر 1.63 مليون طن من المنتجات بقيمة 412.04 مليون دولار، وتم تصدير ما مجموعه 711.8 ألف طن من البضائع بقيمة 479.2 مليون دولار إلى المملكة العربية السعودية.وقال روبنز حنون رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية، إن الزيادة في حجم الصادرات البرازيلية إلى العالم العربي تمثل قوة العلاقات التجارية بين المنطقة ودول



أمريكا الجنوبية، كما أنها تعكس المرونة الإقتصادية العالمية للبرازيل في مواجـهة التحديات الراهنة ولفت حنون إلى زيادة الطلب على السلع البرازيلية في العالم العربي في الشهور المقبلة من العام الجاري بفضل مواصلة المنطقة تنفيذ البرامج الاقتصادية لتوسيع الفرص التجارية.

صادرات الصين تشهد أكبر تراجع لها منذ ثلاث سنوات

شهدت الصادرات الصينية تراجعا يعد الأكبر منذ ثلاث سنوات، في شهر فبراير للعام 2019، مما يزيد القلق بشأن معدلات النمو في ثاني أكبر اقتصاد عالمي.وتشير البيانات الرسمية إلى أن الصادرات الصينية هبطت بنسبة 20.7% منذ العام الماضي، إذ تكبدت الصين في حربها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعض الخسائر كما هبطت الواردات بنسبة 5.2%، وقد سببت هذه الأرقام هبوطا حادا في أسواق البورصة الآسيوية، وقد كان الهبوط في الصادرات أكبر بكثير من نسبة 4.8% التي توقعها اقتصاديون في استطلاع رأي أجرته رويترز، كما أظهرت البيانات الرسمية أيضا إنخفاضا في الواردات أكبر من المتوقع بنسبة 5.2%.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد فرضتا رسوما جمركية متبادلة على بضائع تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات لكلا الدولتين، منذ يوليو 2018، وهي خطوة تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. ورغم أن المسؤولين في الصين أبدوا تفاؤلهم في التفاوض مع الأمريكيين في الآونة الأخيرة، فإن الفشل في التوصل إلى اتفاق قد يؤدي إلى ارتفاع فوري للتعريفة الجمركية على ما يعادل 200 مليار دولار (152 مليار جنيه استرليني) من البضائع الصينية، وقد يدفع ذلك أمريكا أيضا إلى فرض المزيد من الرسوم الجمركية على الصين.

البنك الدولي يتوقع "سماء مظلمة" للإقتصاد العالمي في 2019

يحذر البنك الدولي من زيادة المخاطر أو ما يطلق عليه «سماء مظلمة»، للاقتصاد العالمي وفي تقييمه السنوي للاحتمالات العالمية، يتوقع البنك استمرار النمو، رغم التباطؤ بعض الشيء، هذا العام والعام المقبل. ويتنبأ البنك بأن الاقتصاد العالمي سيتوسع بنسبة 2,9% هذا العام، بينما سيكون حجم التوسع 2,8% في 2020. لكن يبدو أن هذه التوقعات تزيد المخاوف التي تعني أن الأداء الاقتصادي لا يفي بالغرض.

وهناك بالتأكيد بعض الأخبار الجيدة في هذا التقرير. إذ أنه في الوقت الذي يتباطأ فيه الاقتصاد العالمي، من المرجح أن يكون ما يسميه الاقتصاديون في البنك "الهبوط الناعم". بدأ التباطؤ في منتصف العام 2018 .ويركز التباطؤ المتوقع على الدول الغنية، وخاصة الولايات المتحدة، لكنها سوف تستمر في التوسع بسرعة أكبر من منطقة اليورو أو اليابان وفقا لتوقعات البنك.وجاء التباطؤ في الولايات المتحدة نتيجة لتأثير التخفيضات الضريبية للرئيس

ترامب، وبحلول عام 2021، سوف ينخفض نموها الاقتصادي إلى النصف تقريبا، ليصل إلى 1.6% مقارنة بحوالي 2.9% في العام الماضي. من ناحية أخرى، من المرجح أن يتزايد نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى حد ما، على الرغم من استمرار الهدوء في الصين، وهي العملية التي بدأت في بداية العقد.وبحلول عام 2021، سوف تحقق الصين نموا بمقدار 6%، وهو الذي لا يزال قويا إلى حد ما، لكنه يعد تغيرا ملحوظا في الاقتصاد الصيني الذي كان ينمو بمعدل 10% سنويا بين عامي 1980 و2010. وقالت فرانزيسكا هنسورج، الخبيرة الاقتصادية في البنك الدولي والمعدة الرئيسية للتقرير في مقابلة مع بي بي سي: "في الصين، تم تصميم السياسة على أساس تباطؤ متعمد نحو نمو أكثر استقرارا على المدى الطويل».

ويعتقد البنك الدولي أن هذه التوقعات ستمثل الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة المقبلة. ولكن هناك مخاطر قد لا تجعل الأمر يسير على هذا النحو. وينعكس ذلك في عنوان تقرير هذا العام: "سماء مظلمة". وبعض هذه الغيوم التي تلوح في سماء الاقتصاد العالمي مألوفة. التجارة الدولية تضعف بالفعل، والنزاع حول التجارة خاصة بين الولايات المتحدة والصين هو أحد المخاطر الرئيسية.إنهما أكبر اقتصادين على هذا الكوكب. وأشارت حسابات البنك إلى أن 2.5% من التجارة العالمية تتأثر بالتعريفات الجديدة، الضرائب التجارية، التي تبادلت واشنطن وبكين فرضها في العام الماضي، وستكون مضاعفة إذا تم تنفيذ التعريفات الإضافية التي تمت مناقشتها.ويقول التقرير إن خطر تزايد الحماية على الاقتصاد لا يزال مرتفعا. ويمكن أن يخفض النشاط الاقتصادي في هذين الاقتصادين العملاقين. إن تباطؤ النمو في الصين يمثل مشكلة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تصدر المواد الخام، والسلع الصناعية والطاقة والمعادن، حيث أن الصين هي أكبر مستورد لهذه المنتجات.وتوضح فرانزيسكا، أن التجارة بين الولايات المتحدة والصين تمثل 20% من التجارة العالمية، و40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إذا تأثر كلاهما "فإن هذا شيء يشعر به الجميع (في العالم) ولا يتوقع البنك حدوث ركود في أي من هذه الاقتصادات، على الرغم من أن بعض المعلقين يشيرون الآن إلى أن الولايات المتحدة متجهة إليه العام المقبل. ولكن إذا حدث ذلك، فإن خطر حدوث ركود عالمي سيزداد بشكل حاد.ويقول التقرير "في الماضي كان خطر حدوث ركود عالمي في أي عام 7%. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تعاني من تراجع، فإن الاحتمالية ترتفع إلى 50%». وتواجه أسواق المال أيضا خطرا متزايدا مع زيادة فرص حدوث تطورات غير منظمة. فإذا ارتفعت أسعار الفائدة مرة أخرى في الولايات المتحدة، أو إذا حقق الدولار مكاسب كبيرة، فقد يكون له تأثير على الاقتصادات الناشئة والنامية.ويظهر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، في تقييم البنك الدولي كخطر محتمل بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل خاص على البيع لأوروبا. وإذا خرجت بريطانيا بدون اتفاق، فستكون هناك فرصة لحدوث ضرر اقتصادي كبير لكل من لندن والاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يؤثر بعد ذلك على بلدان أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا التي تتكامل بشكل وثيق مع أوروبا.وحتى في الصورة المتفائلة نسبيا للبنك، هناك بعض التوقعات الكئيبة لأجزاء من العالم النامي، وهي المجموعة التي يقدم فيها البنك الدولي المساعدة.

وبالنسبة لحوالي ثلث البلدان المعنية، لن يكون النمو في نصيب الفرد كافيا لاستئناف ما يسميه التقرير "اللحاق" بالعالم المتقدم، وهو تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة.وفي أفريقيا فإن نصيب الفرد في منطقة جنوب الصحراء الكبرى من المرجح أن يكون أقل من 1 في المائة، وهو ليس كافيا لإحراز تقدم في تخفيف الفقر.



مستوى تاريخي للسيولة بـ 1.6 تريلون درهم لمصرف الإمارات المركزي

أكد مصرف الإمارات المركزيتحقيق السيولة الكلية لدولة الإمارات مستويات غير مسبوقة بنهاية مارس 2019، حيث ارتفعت إلى تريليون و631.7 مليار درهم مقابل تريليون و619.4 مليار درهم بنهاية فبراير بزيادة قدرها 12.3 مليار درهم. ويرجع ارتفاع السيولة الكلية إلى استمرار زيادة الودائع الحكومية، حيث ارتفعت إلى 303.1 مليارات درهم بنهاية مارس مقابل 298.1 مليار درهم بنهاية فبراير الماضي بزيادة قدرها 5 مليارات درهم.وكشف تقرير التطورات النقدية والمصرفية لشهر مارس الصادر عن المصرف المركزي، عن استمرار نمو الإقراض المصرفي بنهاية مارس الماضي إلى تريليون و675.1 مليار درهم مقابل تريليون و671.9 مليار درهم بنهاية فبراير بزيادة قدرها 3.2 مليارات درهم وبنسبة 0.2%.. وكشف رصد إحصائي لـ «البيان الاقتصادي»عن استمرار تفوق الودائع بالجهاز المصرفي على القروض للشهر الثالث والعشرين على التوالي، حيث بلغ الفائض 73 مليار درهم، وذلك على الرغم من انخفاض إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 20.1 مليار درهم خلال شهر مارس، حيث بلغ إجمالي الودائع المصرفية تريليون و748.1 مليار درهم مقابل تريليون و768.2 مليار درهم بنهاية فبراير، ويرجع انخفاض الودائع المصرفية بنهاية مارس بنحو 20.1 مليار درهم إلى انخفاض بمقدار 17.4 مليار درهم في ودائع المقيمين وانخفاض بمقدار 2.7 مليار درهم في ودائع غير المقيمين.

التقرير الإقتصادى الشهرى لإداء الإقتصاد الالماني لشهر ابريل 2019

جاءت تقارير الخبراء الاقتصاديون الالمان ان اقتصاد بلادهم سينمو بنسبة 8% بدلا عن 1.5% بسبب تراجع الانتاج في مجالات السيارات والكيماويات وقد ارتفع مؤشر النمو من 97.7 الى 99.6 نقطة للمرة الأولى منذ ستة أشهر، واشار الخبراء الى ان خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي هو احد اهم الأسباب في هذا التراجع، بالرغم من تراجع مؤشرات النمو في المانيا في الوقت الحالي الا ان البطالة انخفضت في مارس الماضي بمقدار 72 الف شخص مقارنة بشهر فبراير 2019 والتى وصلت 157 الف شخص عن شهر مارس 2018 واصبح معدل البطالة 5.1% بعد ان كان 5.3% وبلغ عدد العاطلون عن العمل في المانيا 2.3 مليون شخص. اصدر بنك الإعتماد الألماني حوالي 50 الف مهاجر لينشطون في تأسيس اعمال حرة على نحو متقدم مم سيوفر فرص عمل للمهاجرين وغيرهم، وتم رصد تسجيل عدد 560 براءة اختراع للمهاجرين من اصل 30 الف براءة هي جملة ماتم تسجيله منذ عام 2016م. هنالك خطة اندماج لتشكيل اكبر مصرف المانى يصبح من اكبر المصارف على المستوى الدولى (بين بنكي دويتشة وكوميرز بنك) والحكومة اللمانية لاتعارض الخطة (تملك حصة في كوميرز بنك) املاً منها في تعاون اى شركة مالية في المستقبل ، برغم ان توجهات الحكومة عدم التدخل في القطاع الخاص، لكن بالمقابل حذر خبراء اقتصاديون من الخطوة وخطورتها على القطاع الخاص. نشر معهد NRICS ان حجم الإستثمارات العينية في اوروبا تراجعت بنسبة 40% في العام 2018 مقارنة بالعام 2017 لتنخفض من 28.8 مليار الى 17.3 مليار يورو وهي الأقل منذ العام 2014 وتشير التقارير الى ان نسبة الإستثمارات في الصين تراجعت بنسبة مقاربة لها، وكانت الإستثمارات الصينية مع الدول الأوربية تتفاوت حسب مجالات الإستثمارات حيث كان حجم الإستثمارات مع بريطانيا 4.2% مليار يورو ومع المانيا 2.1 مليار يورو بزيادة 40 مليون يورو عن العام 2017م وفرنسا 1.6 مليار ومجموعة الدول الثلاثة يمثل 45% من استثمارات الصين في اوروبا بينما ارتفعت مع السويد لتصل 3.4 مليار ولكسمبور 1.6 مليار يورو. وقعت بروكسل وطوكيو اتفاق تجاري تحت اسم JEFTO لإقامة اكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين الإتحاد الأوربي واليابان وقد رحبت المانيا بالخطوة ويبلغ عدد سكان المنطقة المستهدفة 635 مليون نسمة وربما تكون الخطوة هي بديل لإتفاقية التجارة عبر الأطلسي التي اجهضها الرئيس الأمريكي ترامب. يتوقع أن تحقق الشركات الألمانية ارباح قياسية خلال العام 2019 بالرغم من المخاطر الإقتصادية والسياسية المتزايدة .



ورشة بعنوان :
محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان



جبريل محمد صديق

إدارة البحوث والتنمية

ندوات وورش

نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - دائرة الابحاث الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اتحاد البحوث الاقتصادية الافريقية (AERC) بفندق كورنثيا - الخرطوم برنامج ورشة النشر الوطنية في مارس 2019، والذي تم تنظيمة من قبل حيث اشتمل البرنامج على الآتي:

- ✓ كلمة السيد/ وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالانابة.
- ✓ نبذة عن إتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية (AERC - African Economic Research Consortium)
- ✓ الورقة: محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان
  - o إعداد تقديم: د. عبيدالله محجوب عبيدالله - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم
  - o تعقيب: أ.د. أبوبكر ابراهيم محمد حسين - مدير هئية البحوث الزراعية.

كلمة السيد/ وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالانابة:

رحب ممثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالحضور، واكد وقوف الوزارة مع المراكز البحثية مبيناً على وجود ميزانية مخصصة للابحاث العلمية خاصة المرتبطة بالبحوث التطبيقية والتي تقدم توصيات تخدم واضعي السياسات والخطط الاستراتيجية. بالاضافة الى اهمية الاستفادة من المراكز البحثية الاقليمية والدولية والتى تخصص ميزانيات لمثل دراسة محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان.

نبذة حول اتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية (AERC African Economic Re-search Consortium -)

تأسس اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية (AERC) في عام 1988 ومقرها نيروبي (كينيا) ، وهي مؤسسة لبناء القدرات تهدف لتعزيز قدرة الباحثين الافارقة على إجراء دراسات اقتصادية ذات صلة بالسياسات وتعزيز الاحتفاظ بهذه القدرات داخل القارة



وتشجيع تطبيق الدراسات في رسم وسياق السياسات، خاصة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Sub-Saharan Africa).

توجد ثلاثة مكونات أساسية لدي AERC: وهي البحوث والتدريب والتواصل مع واضعي السياسيات. حيث يقدم الدعم لابحاث السياسات الاقتصادية ، وتدريب الخريجين الجدد والتوعية بالسياسات بين الباحثين والجامعات وواضعي السياسات في البنوك المركزية ووزارات المالية والإدارات الاقتصادية و مراكزأبحاث السياسات بإفريقيا والعالم.

برنامج التدريب

يدعم برنامج التدريب AERC الدراسات العليا في الاقتصاد والاقتصاد الزراعي ويعزز قدرات أقسام الاقتصاد في الجامعات الحكومية الأفريقية. والتي من ضمنها برنامج الماجستير في الاقتصاد وبرنامج الماجستير في الاقتصاد الزراعي والتطبيقي وبرنامج الدكتوراه.

وتعتبر ورقة محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان هي أحد الاوراق التي تم تمويلها من اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية (AERC).

الورقة: محددات مشاركة سكان الريف في الانشطة غير الزراعية في السودان:

تقديم: د. عبيدالله محجوب عبيدالله - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هدف الدراسة توطين الشراكة بين مراكز البحوث الإقليمية والوطنية ودعم اتخاذ القرار في الإقتصاد الأفريقى للأنشطة غير الزراعية لتنويع مصادر الدخل ، رغم أهمية الدخل غير الزراعي في معيشة سكان الريف في السودان الا أن حجم المعلومات و المحددات المتاحة عنها ضئيلة. تبحث هذه الدراسة في أنماط ومحددات قرارات المشاركة في الأنشطة غير الزراعية في ريف السوداني، و يشخص أيضًا في ما إذا كانت محددات المشاركة في الأنشطة غير الزراعية تختلف باختلاف القطاعات الزراعية وفئات الدخل. وكذلك بين الذكور والإناث. تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مسح الاستقصائي للأسرة المعيشية الوطنية السودانية (House hold Survey))الذي تم تنفيذه في السودان عام 2009.

أظهرت النتائج أن الدخل غير الزراعي هو مصدر رزق أساسي حيث يساهم بحوالي 43% من دخل الأسرة في ريف السودان. تشير مخرجات النموذج (multinomial logit and probit

estimation methods) إلى أن المستوى التعليمي ، ووسيلة النقل ، ونقص الأراضي ، والافتقار إلى إمكانية الحصول على ائتمان رسمي هي أهم العوامل التي تدفع المزارعين في الريف إلى المشاركة في الأنشطة غير الزراعية. وأن تأثير دخل الأسرة وجد أنه إيجابي وهام ، مما يعني أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر غنية لديهم فرصة أكبر للانخراط في أنشطة غير زراعية مقارنة بنظرائهم الفقراء. علاوة على ذلك ، يكشف التحليل عن وجود بعض الفوارق بين الرجال والنساء في تأثير العوامل التي تؤثر على المشاركة في الأنشطة غير الزراعية. وقدمت الدراسة بعض التوصيات التي تهدف إلى تعزيز المشاركة في الأنشطة غير الزراعية باعتبارها استراتيجية تنويع مهمة لاستكمال دور القطاع الزراعي في تحسين الاقتصاد الريفي في السودان.

بين الباحث أن هذا الموضوع يحتاج الى مزيد من الدراسة حتى تتضح الرؤية لتأثير الأنشطة غير الزراعية على الفقر، العلاقة بين الانشطة غير الزراعية (انشطة الصناعات الصغيرة - الحرفيين- والصناعات التحويلية وغيرها) اما العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي هى بعد الأراضى الزراعية عن الأماكن الحضرية للتسويق وعدم تمويل الزراعة يجعل الكثيرين من اللجوء للأنشطة غير الزراعية .

تعقيب: أ.د. أبوبكر ابراهيم محد حسين – مدير هنية البحوث الزراعية

اوضح المعقب ان الدراسة تناولت موضوع مهم عن الانشطة غير الزراعية في الريف، ولكن لم تُبيّن انماط الريف حسب الولايات ولم توصف الانشطة غير الزراعية بصورة واضحة، بالاضافة الى وجود بعض الفقرات لم يذكر فيها الباحث مصدر المعلومات، كما استخدم بيانات غير محدثة منذ عام 2009 وهي لا تعكس في اي حال من الاحوال الواقع المعاش اليوم خاصة بعد نمو قطاع التعدين الاهلي والذي نمى بصورة أو باخرى على حساب القطاع الزراعي.

النقاش العام:

فيما يلي بعض النقاط التي أثيرت من الحضور :

- عدم توفر المعلومات والبيانات المحدثة عن الانشطة غير الزراعية في السودان، مع عدم الاستفادة من معلومات المسوحات القومية التي يحتكرها معلومات الجهاز المركزي للاحصاء والذي يقيد نشرها في نطاق محدود جداً مما يصعب على الباحثين اخراج بحوث تعكس الواقع .
- لم تُبيّن الورقة توصيف الانشطة غير الزراعية الريفية حسب كل ولاية فى السودان مع العلم ان هناك انماط مختلفة من ولاية الى أخرى.
- لم توضح الدراسة تأثير الانشطة غير الزراعية على اداء القطاع الزراعي في الريف وهل له أثر على انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي أم لا؟
- دخول الذهب فى الإقتصاد السودانى اثر على القطاع الزراعى .

مما سبق نوصي بالاتي:

- ضرورة التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء و المراكز البحثية والجامعات لتوفير المعلومات والبيانات وعمل مسوحات توضح النشاطات الإقتصادية .
- التعاون البحثي بين بنك السودان المركزي مع المراكز البحثية و مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الإقليمية والدولية ومع مركز اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية (AERC)

مؤشـــرات إقتصادية





منال حسن سعيد

إدارة الإحصـــــاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 - 2007

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات معدلة

ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفتـــــرة (2008 - مارس 2019) م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6*	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)
2016			
ديسمبر	688.4	729.4	651.0
	(30.5)	(31.53)	(29.52)

2017			
774.5	888.6	829.6	أكتوبر
(29.2)	(36.7)	(33.1)	
783.4	835.6	844.2	نوفمبر
(21.5)	(27.6)	(24.8)	
794.1	932.7	861.5	ديسمبر
(22.0)	(27.9)	(25.2)	
2018			
1,393.7	1,841.4	1,125.1	مارس
(49.8)	(60.7)	(55.6)	
1,549.6	2,066.9	1,258.3	يونيو
(58.4)	(68.4)	(63.9)	
1,729.7	2,313.3	1,410.0	سبتمبر
(62.8)	(73.5)	(68.6)	
1,336.1	1,649.1	1,489.8	ديسمبر
(68.3)	(76.8)	(72.9)	
2019			
1,387.8	1,703.0	1,542.9	يناير
(41.6)	(44.6)	(43.5)	
1,420.0	1,770.9	1,594.3	فبراير
(41.6)	(46.0)	(44.3)	
1,473.8	1,801.2	1,635.8	مارس
(44.7)	(45.6)	(45.4)	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
× بيانات معدلة
ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جـــدول رقـــم (2)

المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 – مارس 2019) م

(بالجنيه السوداني)

	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
ديسمبر 2016	6.554	6.586
ديسمبر 2017	6.9979	7.0329
ديسمبر 2018	47.5000	47.7375
	2019	
يناير	47.5000	47.7375
فبراير	47.5000	47.7375
مارس	47.5000	47.7375

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 – مارس 2019) م

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
ديسمبر 2017	8.9120	8.9566
ديسمبر 2018	47.5000	47.7375
2019		
يناير	47.5000	47.7375
فبراير	47.5000	47.7375
مارس	47.5000	47.7375

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 - مـــارس 2019)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 *	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
ديسمبر 2017	8.9120	8.9566
ديسمبر 2018	47.5000	47.7375
2019		
يناير	47.5000	47.7375
فبراير	47.5000	47.7375
مارس	47.5000	47.7375

المصدر : بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة (2005 - مـــارس 2019)

مليون جنيه

البيـــان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
الفترة	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
عرض النقود	58,663.3	66,445.7	77,739.0	93,642.6	120,800	203,368	430,786.0	460,610.2	473,228.0	493,002.2
العملة لدى الجمهور	16,751.5	19,178.4	23,343.1	27,495.4	38,712.0	61,455.0	112,832.2	116,948.9	127,985.3	144,374.2
الودائع تحت الطلب	14,241.9	16,486.9	19,743.0	25,376.3	33,460.8	59,545.5	119,611.6	124,882.4	123,304.0	128,970.8
شبه النقود	27,669.9	30,780.4	34,652.9	40,770.9	48,627.2	82,367.0	198,342.2	218,779.0	221,938.7	219,657.2
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	67,049.6	77,479.8	92,317.0	108,937.6	132,713.5	211,245.8	447,850.5	467,211.1	472,636.1	481,669.2
إجمالي التمويل المصرفي	30,482.8	37,657.1	44,320.7	53,456.8	67,688.6	102,927.7	167,703.2	172,230.3	181,149.9	188,433.0
اجمالي الودائع المصرفية	39,919.9	44,533.3	53,978.5	63,884.8	79,918.2	139,964.3	306,203.0	331,158.0	331,222.4	335,518.1
العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %	28.6	28.9	30.0	29.4	32.0	30.0	26.0	%25	%27	%29
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %	24.3	24.8	25.4	27.1	27.7	29.0	28.0	%27	%26	%26
شبه النقود / عرض النقود %	47.2	46.3	44.6	43.5	40.3	41.0	46.0	%47	%47	%45
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	76.4	84.6	82.1	83.7	84.7	74.0	55.0٪	%52	%55	%56

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(6) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة (2005 – مـــارس 2019) مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعه	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحليه	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2012	3٬745.4	3,914.6	909.5	2٬261.2	3٬894.2	2٬226.1	89.4	3٬383.8	10٬058.5	30٬482.8
ديسمبر 2013	5٬302.6	6٬074.6	1٬197.0	2٬374.7	3٬488.7	3٬640.2	188.6	4٬275.7	11٬115.0	37٬657.1
ديسمبر 2014	6٬908.1	6٬690.7	1٬488.9	1٬630.8	3٬798.7	4٬146.9	361.3	7٬142.9	12٬152.2	44٬320.7
ديسمبر 2015	8,572.9	7,656.9	1,383.1	1,442.1	5,930.0	4,015.2	311.2	9,660.3	14,485.0	53,456.8
ديسمبر 2016	11,949.9	8,942.8	1,539.0	686.0,	8,835.3	4,944.8	624.3	0,717.4	7,449.2	7,688.6
2017										
مارس	10,652.3	9,352.5	1,733.0	751.2,	9,810.6	5,183.3	720.0	1,360.4	0,177.9	71,741.2
يونيو	0,431.5	11,826.3	2,256.9	3,109.2	11,484.3	4,914.5	920.0	13,309.8	4,302.4	2,554.9
سبتمبر	8,491.0	12,563.0	1,732.0	3,140.0	12,412.0	5,254.0	1,031.0	2,353.0	6,210.0	3,186.0
ديسمبر	21,151.6	16,359.5	3,452.5	3,234.1	12,125.1	6,078.2	2,350.5	15,271.9	22,904.2	02,927.6
2018										
مارس	19,451.1	21,865.7	5,079.0	3,547.0	10,349.8	7,216.5	1,567.9	7,352.3	26,729.8	113,159.1
يونيو	0,048.9	5,013.4	5,633.2	3,114.5	9,536.3	7,801.4	1,685.0	8,275.0	30,207.9	21,315.7
سبتمبر	8,022,827.8	27,167,004.1	5,246,296.1	8,470,964.6	2,983,947.1	8,202,457.5	1,955,982.4	18,148,459.9	9,537,120.0	119,735.1
ديسمبر	23,688.0	37,190.6	10,626.3	3,305.6	9,691.1	9,665.1	2,784.9	23,846.4	46,905.1	167,703.2
2019										
مارس	19,451.1	21,865.7	5,079.0	3,547.0	10,349.8	7,216.5	1,567.9	7,352.3	26,729.8	113,159.1
يونيو	0,048.9	5,013.4	5,633.2	3,114.5	9,536.3	7,801.4	1,685.0	8,275.0	30,207.9	21,315.7
سبتمبر	8,022,827.8	27,167,004.1	5,246,296.1	8,470,964.6	2,983,947.1	8,202,457.5	1,955,982.4	18,148,459.9	9,537,120.0	119,735.1
ديسمبر	23,688.0	37,190.6	10,626.3	3,305.6	9,691.1	9,665.1	2,784.9	23,846.4	46,905.1	167,703.2

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - مـــارس 2019)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس
المرابحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,312.9	12,021.9	8,012.7	20,180.4	26,968.5	38,518.7	60,723.8	78,705.2	59,327.9
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	61.5	57.31	70.58
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1,641.4	1,981.9	1,548.5	2,636.9	3,740.7	3,625.3	3,822.8	5,594.0	8,099.3	9,196.4	3,641.2
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	6.7	5.6	7.7	4.33
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,424.7	1,296.3	1,772.9	2,086.5	3,582.1	4,165.5	9,740.1	7,560.3	2,363.6
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	5.4	6.9	2.81
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1,464.3	1,622.9	2,499.7	728.5	2,030.2	130.2
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	0.1	2.7	0.15
المقاولة	na	na	0.0	0.0	1,005.6	2,295.6	1,952.2	2,160.1	3,929.5	5,178.3	8,402.2	17,271.5	32,375.2	26,417.7	7,892.2
%	na	na	0.0	0.0	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	17.8	9.4	9.4
الاجارة	na	na	0.0	0.0	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	545.9	1,058.2	349.6
%	na	na	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.5	0.7	0.42
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	442.7	1,114.7	6.8
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	1.3	0.01
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	294.1	544.0	44.7
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.05
أخرى	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	3,496.0	4,566.1	3,580.3	5,292.7	5,238.2	5,747.4	9,426.3	14,722.4	12,141.7	18,059.3	10,305.4
%	19.6	19.8	24.3	33.0	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	8.5	13.8	12.26
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	125,091.3	144,686.0	84,061.7
%	100	100	100.0	100.0	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

** إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم (8) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - مـــارس 2019)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير-مارس
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	23,393.9	36,629.8	17,882.4
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	15.1	24.9	21.3
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	17,341.8	37,925.2	19,650.6
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	18.2	29.3	23.4
العقار	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	3,848.4	10,968.0	8,090.9
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	6.2	9.8	9.6
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	5,160.2	7,767.0	5,692.4
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.9	4.6	6.8
التنمية الاجتماعية**	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22,275.9	6,766.3	6,187.1
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.1	6.1	7.4
التجارة الحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	3,835.5	3,883.9	5,856.3
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	7.8	2.9	7.0
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	16,965.6	13,818.4	9,695.1
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	13.8	11.3	11.5
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	4,072.4	1,831.5	4,455.8
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	3.5	1.3	5.3
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	28,197.5	25,095.9	6,551.0
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	15.3	9.9	7.8
أخرى*	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	125,091.3	144,686.1	84,061.7
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	100.0	100.0	100.0
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	37,038.8	23,756.2	29,862.5
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

** قطاع التنمية الإجتماعية مضمن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012